

أخبار عالمية

اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - البريطانية تفتح آفاقاً جديدة



توقعت المملكة المتحدة أن تسهم اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي في رفع حجم التجارة الثنائية بنحو 20% على المدى الطويل، بما يضيف نحو 15.5 مليار جنيه إسترليني سنوياً مقارنة بتوقعات عام 2040. وأكدت مفوضة التجارة البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط وباكستان، سارة موني، أن الاتفاقية تمنح مصدري الخليج وصولاً أوسع إلى سوق بريطانية تضم أكثر من 69 مليون مستهلك، مع إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الخليجية.

«صندوق النقد»: الاقتصاد السعودي يثبت متانته



أشاد صندوق النقد الدولي بقدرة الاقتصاد السعودي على الصمود أمام تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، مؤكداً أن قوة الأساسيات الاقتصادية وبرامج التنوع ضمن رؤية 2030 عززت مرونته في مواجهة الصدمات الخارجية. وأوضح الصندوق، عقب اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام 2026، أن المملكة نجحت في الحد من آثار الأزمة عبر إعادة توجيه مسارات الشحن وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد والبنية التحتية اللوجستية والنفطية.

الحرب في الشرق الأوسط تهدد الاقتصاد العالمي

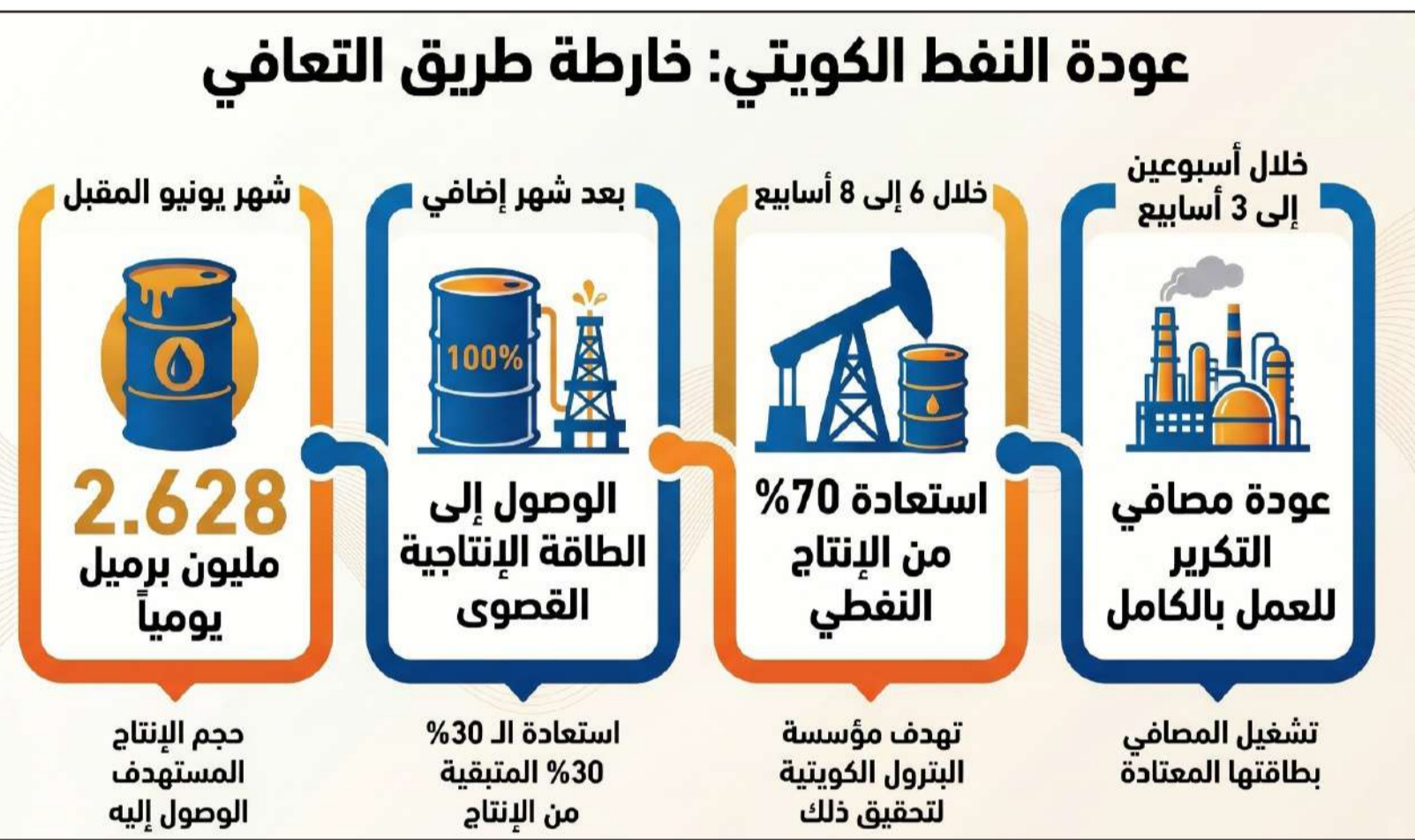


حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن آفاق الاقتصاد العالمي أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بتطورات الصراع في الشرق الأوسط، في ظل استمرار الغموض بشأن التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران وإنهاء الحرب. وأكدت المنظمة في أحدث تقرير لتوقعاتها الاقتصادية أن تداعيات الأزمة بدأت تنعكس على النشاط الاقتصادي العالمي عبر ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلاسل الإمداد وتراجع الطلب في عدد من الأسواق. وأشارت إلى أن هذه الضغوط قد تستمر حتى مع إعادة فتح مضيق هرمز خلال الفترة المقبلة، ما يعكس حجم التأثيرات الممتدة للصراع.

بعد إعادة فتح مضيق هرمز

الكويت تستهدف استعادة 70% من إنتاج النفط خلال 8 أسابيع

الشيخ خالد أحمد الصباح: مصافي التكرير تعود لطاقاتها خلال أسبوعين



قال العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية، الشيخ خالد أحمد الصباح، إن الكويت قد تستعيد إنتاجها النفطي إلى نحو 70% من مستوياته الطبيعية خلال فترة تتراوح بين 6 و8 أسابيع، وذلك بعد إعادة فتح مضيق هرمز. وأضاف خلال مؤتمر النفط والغاز في الشرق الأوسط الذي تنظمه ستاندر أند بورز جلوبال إنرجي، أن النسبة المتبقية البالغة 30% قد تستغرق نحو شهر إضافي للوصول إلى المستويات الطبيعية. وتوقع «الصباح» أن تعود مصافي التكرير في الكويت إلى طاقتها التشغيلية المعتادة خلال فترة تتراوح بين أسبوعين و3 أسابيع. وكانت الكويت قد أعلنت في 7 مارس 2026 تخفيض إنتاج النفط وتكريره بعد تباطؤ حركة الشحن عبر مضيق هرمز، وأعلنت حالة القوة القاهرة على مبيعات الخام في خطوة احترازية ضمن سلسلة تخفيضات نفطية في المنطقة، وأبلغت مؤسسة البترول الكويتية الحكومية عملاءها بتعليقها البند

إعلان التعاون «أوبك+» البالغ عددها حالياً 21 دولة إذ يمثلان الإطاريين الأساسيين لاستقرار سوق النفط العالمي.

وحزم التزامها في ترسيخ مبادئ التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة داخل منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وكذلك تحالف دول

إنتاج الدولة إلى 2.628 مليون برميل يومياً في يونيو، وقال إن الكويت باعتبارها عضواً مؤسساً في منظمة «أوبك» تؤكد بكل ثبات

التعاقد الذي يسمح للمورد بالتخلف عن مواعيد التسليم، كما توقع وزير النفط طارق الرومي في تصريح سابق أن يصل

الخبير النفطي كامل الحرمي لـ «عالم الاقتصاد»:



الحفاظ على الاستقرار المالي خلال فترات تراجع الإيرادات النفطية

دعوات متزايدة لتطوير مسارات بديلة لتصدير النفط الخليجي

استعدادات خليجية لتوفير السيولة اللازمة عند الحاجة عبر الأدوات التقليدية

طالعص4

ترمب يفتح جبهة تجارية جديدة

وتستند الإجراءات الجديدة إلى تحقيقات أجرتها الإدارة الأميركية بموجب «المادة 301» من قانون التجارة لعام 1974، والتي تركز على السلع المنتجة باستخدام العمالة القسرية. وبحسب مكتب الممثل التجاري الأميركي، فإن الدول التي تطبق قيوداً فعالة على استيراد هذه المنتجات ستحصل على الحد الأدنى من الرسوم، في حين تواجه الدول التي لا تطبق تلك القيود معدلات أعلى. وتعد الخطوة محاولة جديدة لإحياء الرسوم الجمركية التي تبناها ترمب خلال ولايته الأولى، بعد أن واجهت بعض إجراءاته السابقة تحديات قانونية انتهت بإبطالها من قبل المحكمة العليا الأميركية.

تتجه الولايات المتحدة نحو إطلاق موجة جديدة من الرسوم الجمركية على واردات قائمة من نحو 60 دولة، في خطوة تعيد إلى الواجهة أجندة الرئيس الأميركي دونالد ترمب التجارية القائمة على حماية الصناعة المحلية والعمال الأميركيين. وتقضي الخطة المقترحة بفرض رسوم لا تقل عن 10% على واردات من شركاء تجاريين رئيسيين، بينهم كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وتايوان، بينما ستخضع واردات من اقتصادات كبرى مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل وسويسرا لرسوم أعلى تبلغ 12.5%.

مع تصاعد المخاوف الجيوسياسية

تراجعات جماعية في أسواق الخليج

1 مسقط تنصدر الخسائر 1.3% 2 قطر تهبط أكثر من 1%

كتب مساعد صالح

أغلق المؤشر العام لبورصة قطر منخفضاً بنسبة 1.07%، ليكون ثاني أكبر الأسواق الخليجية تراجعاً خلال الجلسة، متأثراً بعمليات بيع شملت عدداً من الأسهم القيادية. وسجل سوق مسقط للأوراق المالية أكبر خسائر بين الأسواق الخليجية، بعدما هبط مؤشره بنسبة 1.296%، فاقداً أكثر من 100 نقطة، في حين انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.80%، متأثراً بتراجع أسهم في قطاعات العقار والاستثمار والخدمات المالية.

كما تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.41%، فيما أغلق السوق السعودي على انخفاض محدود بلغت نسبته 0.12%، في أداء يعكس استمرار حالة الترقب لدى المستثمرين رغم متانة العوامل الاقتصادية الأساسية في أكبر اقتصاد خليجي.

سيطر اللون الأحمر على شاشات التداول في الأسواق الخليجية بنهاية تعاملات الأربعاء، إذ أغلقت جميع البورصات الرئيسية في المنطقة على تراجع متفاوت، متأثرة بحالة الحذر التي خيمت على المستثمرين في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة، وما صاحبها من زيادة في عمليات البيع وجني الأرباح على عدد من الأسهم القيادية. وفي الكويت، أنهت بورصة الكويت تعاملاتها على انخفاض، حيث تراجع المؤشر العام بنسبة 0.52% فاقداً نحو 51 نقطة ليغلق عند مستوى 9685.63 نقطة، بعد أن سجلت المؤشرات الرئيسية تراجعاً جماعياً وسط ضغوط بيعية على عدد من الأسهم المؤثرة في السوق الأول. وامتدت موجة التراجع إلى بقية أسواق المنطقة، حيث

تفقد مبنى الركاب واطلع على حجم الأضرار

العبدا لله: إعادة تأهيل المطار فوراً.. وسلامة الجميع أولويتنا

1 سموه يستمع لتقييم فني حول الخسائر
المادية الجسيمة في مرافق المبنى

2

1 رئيس الوزراء يقف على تداعيات العدوان
الأثم ويوجه بمباشرة الإصلاحات العاجلة

1



استئناف الرحلات بمطار الكويت الدولي عبر مبنى الركاب (T4)

مختلف الجهات الحكومية المعنية؛ للتأكد من جاهزية المبنى لاستقبال الرحلات والمسافرين. ودعت الهيئة المسافرين الراغبين بمواصلة رحلاتهم إلى التنسيق المباشر مع شركة الخطوط الجوية الكويتية؛ لمعرفة مواعيد رحلاتهم والتأكد من تفاصيل السفر. وأكدت أن سلامة المسافرين والعاملين تبقى أولوية قصوى وأنها ستواصل التنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لضمان استمرارية التشغيل وفق أعلى معايير الأمن والسلامة.

أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني الكويتية، استئناف جميع رحلات الخطوط الجوية الكويتية فقط من مطار الكويت الدولي عبر مبنى الركاب (T4). وأوضحت الهيئة أنه تم الاستئناف بعد انتهاء الفرق الفنية والجهات المختصة من تقييم الأضرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لضمان سلامة العمليات التشغيلية، فضلاً عن إجراء معايين ميدانية وتقييمات فنية أجرتها الجهات المختصة بالتنسيق مع

وقد أكد سموه على أهمية الالتزام باتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة العاملين والمتواجدين في الموقع موجهاً بضرورة مباشرة كافة الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الإصلاحات وإعادة تأهيل المبنى بما يضمن عودته إلى جاهزيته التشغيلية في أقرب وقت ممكن.

وأعرب سموه عن شكره وتقديره لكافة الطواقم العاملة في المطار وفرق الطوارئ على استجابتهم السريعة في التعامل مع تداعيات الحادث مشيداً بسرعة تنفيذهم للخطوات اللازمة والسيطرة على الموقف بكفاءة عالية.

قام سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بزيارة تفقدية اليوم إلى مبنى الركاب (T1) في مطار الكويت الدولي برفقة رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ المهندس حمود مبارك الحمود الصباح بعد تعرض المبنى لعدوان إيراني أتم بطائرات مسيرة.

واستمع سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الجولة إلى شرح من المسؤولين حول ملابسات حالة الوفاة والإصابات البشرية الناجمة عن الحادث إضافة إلى تقييم بشأن حجم الأضرار المادية الجسيمة التي لحقت في عدد من مرافق المطار والتقييم الفني الأولي لها.

بعد توقف العمليات مؤقتاً في مطار الكويت الدولي

«الجزيرة» تستأنف رحلاتها

أعلنت طيران الجزيرة استئناف رحلاتها من وإلى مبنى الركاب 5 (T5) التابع لها، وذلك بعد الإغلاق المؤقت في مطار الكويت الدولي في وقت سابق من اليوم، وبعد حصولها على الموافقات الأمنية الكاملة، استأنفت طيران الجزيرة عملياتها التشغيلية بتوجيهات من الهيئة العامة للطيران المدني. وكما هو معتاد، تؤكد طيران الجزيرة التزامها الكامل بسلامة وراحة المسافرين وأفراد طاقمها. ونظراً لتطورات الأوضاع، قد تتأثر بعض الرحلات بالتأخير أو يتم إلغاؤها. لذا، تدعو الشركة المسافرين الذين لديهم حجوزات للسفر اليوم إلى متابعة حالة رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة قبل التوجه إلى المطار. وقال الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة، باراثان باسوباتي: «نشعر بحزن عميق تجاه الأحداث

التي شهدناها هذا الصباح، ونعرب عن تضامننا الكامل مع جميع المتأثرين. ومع استئناف العمليات التشغيلية بعد استكمال التقييم الشامل للسلامة والأمن، وبالتنسيق الوثيق مع الهيئة العامة للطيران المدني والجهات المعنية، نؤكد لعملائنا أن سلامتهم وأمنهم يظلان على رأس أولوياتنا. ونتوجه بالشكر إلى مسافريننا على تفهمهم وصبرهم، ونؤكد التزامنا المستمر بخدمة الكويت بأعلى درجات المسؤولية والحرص والمرونة.»

لأي استفسارات أو مساعدة، يمكن للمسافرين زيارة الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة. jazeeraairways.com أو استخدام تطبيق الجزيرة أو التواصل مع خدمة العملاء عبر البريد الإلكتروني customer.relations@jazeeraairways.com على 177.

«الخطوط» الكويتية: إعفاء المسافرين من رسوم إلغاء التذاكر وتعديل الحجز

وأعلنت الشركة إعادة جدولة الرحلات المتأثرة خلال فترة التوقف، على أن يتم الإعلان عن المواعيد الجديدة تبعاً، وفق تدوينة للخطوط الجوية الكويتية على موقع التواصل الاجتماعي «إكس».

وأعلنت الشركة إعادة جدولة الرحلات المتأثرة خلال فترة التوقف، على أن يتم الإعلان عن المواعيد الجديدة تبعاً، وفق تدوينة للخطوط الجوية الكويتية على موقع التواصل الاجتماعي «إكس».

أعلنت الخطوط الجوية الكويتية إعفاء المسافرين الراغبين في إلغاء تذاكرهم أو تغيير مواعيد الحجوزات من أي رسوم، وذلك لرحلات يوم الأربعاء الموافق 3 يونيو 2026 فقط.



الخبير النفطي كامل الحرمي لـ «عالم الاقتصاد»:

المصدات المالية الخليجية
تكسر حصار «هرمز»

سهولة كبيرة لدول مجلس التعاون في الوصول إلى أسواق التمويل العالمية

2

دول الخليج أظهرت قدرًا كبيراً من المرونة المالية بفضل احتياطاتها النقدية الضخمة

1

كتب حامد الدوسري



سلطنة عُمان كانت الأقل تضرراً بفعل موقعها الجغرافي المتميز خارج مضيق هرمز، مع توقعات باستمرار نمو اقتصادها، في حين كانت اقتصادات خليجية أخرى معرضة لانكماش يتراوح بين 3% و 8%، وفقاً لدرجة اعتمادها المباشر على الصادرات المارة عبر المضيق.

وأضاف أن هذه الآثار السلبية ستبقى مؤقتة إذا ما نجحت الجهود السياسية والدبلوماسية في إعادة فتح المضيق نهائياً واستئناف حركة التجارة والطاقة بصورة طبيعية، الأمر الذي من شأنه إعادة التوازن إلى الأسواق العالمية ودعم تعافي الاقتصادات المتضررة.

إلا أن التحدي الأهم مستقبلاً يكمن في العمل الاستراتيجي على منع تكرار إغلاق مضيق هرمز عبر آليات دولية فعالة، خاصة في ظل التوقعات التي تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة خلال السنوات المقبلة؛ فاستقرار أسواق النفط يتطلب ضمان عدم خضوع أحد أهم الممرات البحرية العالمية للاعتبارات السياسية أو الأمنية التي قد تهدد حركة التجارة الدولية برمتها.

فأدلة نتيجة إغلاق ممر حيوي يتدفق عبره ما يقارب 22 مليون برميل يومياً من النفط، والمشتقات البترولية، والغاز الطبيعي المسال.

وأشار الحرمي إلى أن الأزمة الحالية أظهرت بوضوح حجم الترابط الوثيق بين اقتصاديات الخليج والاقتصاد العالمي؛ إذ إن تعطيل صادرات الطاقة لا يضر بالدول المنتجة والمصدرة فحسب، بل يمتد أثره المباشر إلى الدول الصناعية والمستهلكة، كما يعرقل في الوقت نفسه تدفق السلع والبضائع الحيوية إلى الأسواق الخليجية. ومن المفارقات، أن إيران نفسها واجهت تداعيات مماثلة، حيث تضررت قدرتها على تصدير النفط الخام نتيجة الظروف الجيوسياسية التي ساهمت هي في إيجادها.

وتباطؤ اقتصادي وتفاوت في الأثر وأوضح الحرمي أن استمرار توقف الصادرات النفطية لفترات طويلة كان سيؤدي حتماً إلى تباطؤ اقتصادي واضح في معظم دول الخليج، مع تفاوت نسب التأثر من دولة إلى أخرى. وتشير التقديرات الاقتصادية إلى أن

فكرة إنشاء آلية دولية دائمة لحماية الملاحة البحرية في الخليج العربي ومضيق هرمز، ربما تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة أو من خلال تحالفات دولية متخصصة، بهدف ضمان حرية التجارة ومنع تعطيل أحد أهم الممرات الاستراتيجية في العالم. وأوضح أن هذا الطرح يأتي في ظل الإجماع العالمي على أنه لم يعد مقبولاً تعريض الاقتصاد الدولي لخسائر

هذا الانخفاض الحاد أثار تساؤلات إستراتيجية جوهرية حول مستقبل أمن الطاقة العالمي وإمكانية إيجاد بدائل مستدامة لمضيق هرمز. وأشار الحرمي إلى أن أسواق النفط العالمية شهدت مرحلة من التراجع الحادة التي صاحبت التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي. وقد بدأ هذا الانخفاض بالتزامن مع انطلاق المشاورات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بهدف التوصل إلى تفاهات تضمن إعادة فتح مضيق هرمز، واستعادة حرية الملاحة البحرية، وتدفع صادرات النفط بانتظام إلى الأسواق العالمية.

مسارات بديلة لحماية الملاحة

وقال الحرمي: «مع استمرار تصاعد الأزمة، تزايدت الدعوات الدولية والإقليمية لتطوير مسارات تصدير بديلة للنفط الخليجي، سواء عبر توسيع خطوط الأنابيب المتجهة إلى البحر الأحمر أو من خلال إنشاء بنى تحتية جديدة تسمح بتجاوز المضيق بالكامل». غير أنه استدرك مؤكداً أن هذه المشاريع الضخمة تواجه تحديات مالية، وفنية، وأمنية كبيرة، تشمل تكاليف الإنشاء الباهظة، ونفقات التشغيل، وآليات الرقابة والمتابعة، فضلاً عن ضمان استمرارية تدفقات النفط إلى الأسواق العالمية. وبين أن بعض الخبراء يطرحون

في وقت تحبس فيه أسواق الطاقة العالمية أنفاسها جراء التهديدات الجيوسياسية المحيطة بـ «شريان الحياة الاقتصادي العالمي»، كشف الخبير النفطي كامل الحرمي عن خارطة التداعيات العميقة لتهديدات إغلاق مضيق هرمز على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وبينما وضعت هذه الأزمة استقرار الطاقة العالمي على المحك، كشفت في الوقت ذاته عن «مصدات مالية» قوية وإستراتيجيات بديلة أعادت رسم موازين القوى في السوق النفطية، وسط تحركات دولية حثيثة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من ركود محقق.

وأشار الحرمي، في حوار أجرته معه مجلة «عالم الاقتصاد» حول تداعيات تهديد إيران بالإغلاق الكامل لمضيق هرمز على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن دول الخليج أظهرت قدرًا كبيراً من المرونة المالية بفضل احتياطاتها النقدية الكبيرة، وسهولة وصولها إلى أسواق التمويل العالمية، فضلاً عن محافظتها الاستثمارية وأصولها الخارجية السيادية.

وأكد الحرمي أن البنوك المركزية في الإمارات، وقطر، والكويت أبدت استعدادها التام لتوفير السيولة اللازمة عند الحاجة، سواء عبر أدوات التمويل التقليدية أو من خلال ترتيبات مؤقتة لتبادل العملات وتوفير الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية؛ وهو ما يحد من الضغوط على الأنظمة المصرفية ويحافظ على الاستقرار المالي خلال فترات تراجع الإيرادات النفطية.

مؤشرات إيجابية وانعكاسات متباينة

وبين الخبير النفطي أن هذه التطورات الدبلوماسية انعكست سريعاً على أسعار النفط؛ حيث انخفض سعر البرميل من مستويات تجاوزت 110 دولارات إلى نحو 91 دولاراً للبرميل، وسط توقعات بمزيد من التراجع في حال استمرار المؤشرات الإيجابية بشأن عودة حركة الشحن والنقل البحري إلى طبيعتها.

ورغم الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار النفط خلال

زيادة الإمدادات وخيارات السوق العالمية

جزءاً كبيراً من نفطها يُصنف ضمن النفوط الثقيلة التي تحتاج إلى معالجة تقنية إضافية ومعقدة قبل التصدير.

واختتم الحرمي حديثه بالإشارة إلى أن عودة الأوضاع إلى طبيعتها المستقرة في أسواق الطاقة لن تكون فورية أو لحظية، بل ستحتاج الأسواق إلى فترة زمنية تدريجية لاستعادة مستويات الإنتاج، والتصدير، والنشاط الاقتصادي المعتاد. ولفت إلى أن نجاح الجهود الرامية إلى إعادة فتح مضيق هرمز وضمان استقرار حركة الملاحة البحرية سيشكل الخطوة الأساسية والمحورية نحو استعادة التوازن في أسواق النفط العالمية، ودعم مسيرة النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فرغم قدرتها على زيادة إمداداتها إلى الأسواق الأوروبية بشكل جزئي، فإنها تواجه تحديات داخلية خاصة بها؛ إذ يبلغ استهلاكها النفطي نحو 22 مليون برميل يومياً، مقابل إنتاج محلي يقارب 14 مليون برميل يومياً، مما يفرض عليها الاعتماد المستمر على الواردات الخارجية أو السحب من احتياطيها الإستراتيجي لتعويض هذه الفجوة القائمة. وفي هذا السياق، تبرز فنزويلا كأحد الخيارات المحتملة والبديلة لتعزيز الإمدادات العالمية، نظراً لامتلاكها احتياطات نفطية ضخمة. غير أن زيادة إنتاجها الفعلي تتطلب ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية النفطية وعمليات التكسير، خاصة أن

تراجعات ملحوظة في حركة التصدير

وحول تداعيات الإغلاق على الصادرات النفطية الخليجية، أوضح الحرمي أن كميات النفط المصدرة تراجعت بصورة ملحوظة، حيث تراوحت الصادرات بين 5.5 و 7 ملايين برميل يومياً، مقارنة بالمستويات الطبيعية التي تقترب من 22 مليون برميل يومياً. وأضاف أن

5

الأسواق تحتاج فترة زمنية لاستعادة مستويات الإنتاج والتصدير والنشاط الاقتصادي المعتاد

3

الإغلاق يؤثر على الاقتصاد العالمي بالدفع نحو أزمة ركود اقتصادي «مزمنة»

4

أسواق النفط شهدت مرحلة من التراجع في الأسعار بعد فترة من الارتفاعات الحادة

ارتفاع حاد في تفاعل الشركات بشأن المسار المستقبلي للأعمال

مؤشر مدراء المشتريات بالكويت يرتفع لأعلى مستوى في 3 أشهر

تحسن سلاسل الإمداد والموردون يسرعون عمليات تسليم الشحنات

2

النشاط الإعلاني والعروض الترويجية ينجحان في دعم المبيعات

1



ارتفعت قراءة مؤشر مدراء المشتريات لدولة الكويت، الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير المرتبط بالنفط، إلى أعلى مستوى في 3 أشهر ليبلغ 47.2 نقطة في شهر مايو 2026، مقابل 46.3 نقطة في الشهر السابق له، ولكنه ظل دون المستوى المحايد البالغ 50 نقطة، بما يشير لتدهور ظروف الأعمال بمنتصف الربع الثاني من العام. وكشفت الدراسة الصادرة عن وكالة «إس أند بي جلوبال» أن الشركات في الكويت واجهت مجدداً ظروف تشغيل صعبة نتيجة للحرب الدائرة في المنطقة، على الرغم من وجود بعض المؤشرات الأولية على وجود تحسن بالشهر المنصرم. وكانت معدلات انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة أبطأ بكثير مما هو مسجل في شهر أبريل، في حين تحسنت ثقة الشركات، وأدت مؤشرات التحسن إلى زيادات متجددة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، كما استمرت الشركات في رفع أسعار البيع. ولفتت الدراسة إلى استمرار انخفاض كل من الإنتاج والطلبات الجديدة بسبب آثار الحرب والضغوط التنافسية، لكن في كلتا الحالتين، كانت معدلات الانخفاض أضعف بكثير من تلك المسجلة في شهر أبريل، إذ أفادت التقارير

الطلبات الجديدة

ومع استمرار انخفاض الطلبات الجديدة، قامت الشركات غير المنتجة للنفط بتقليص التوظيف للشهر الثالث على التوالي، وإن كان ذلك بشكل طفيف، إلا أن الشركات لا تزال قادرة على مواكبة أعباء العمل، مما أدى إلى تقليل الأعمال المعلقة بشكل كبير مرة أخرى. ووفقاً للشركات المشاركة في

في أسعار المشتريات، في حين استمر انخفاض تكاليف الموظفين في ظل الانخفاض المذكور في أعداد القوى العاملة. ومع ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، واصلت الشركات رفع أسعار البيع، لتمتد بذلك سلسلة التضخم الحالية إلى 15 شهراً، وكانت وتيرة الزيادة متواضعة ولم تتغير عما كانت عليه في شهر أبريل.

فيها تقصير فترات التسليم. وفي الوقت نفسه، ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج لأول مرة منذ اندلاع الصراع، وأفاد أعضاء اللجنة بأنهم أنفقوا المزيد على الإعلانات والإيجار وقطع الغيار، ومع ذلك كان معدل التضخم منخفضاً نسبياً. ويعكس الارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية زيادة

الإنتاج هو الأكبر منذ بدء الدراسة في شهر سبتمبر 2018.

مستلزمات الإنتاج

وأوضحت الدراسة أن انخفاض الطلب على مستلزمات الإنتاج أدى إلى تمكين الموردين من تسريع عمليات التسليم في شهر مايو، وهي المرة الأولى منذ 3 أشهر التي يتم

الدراسة، ظل مخزون مستلزمات الإنتاج كافياً أيضاً للتعامل مع أعباء العمل الحالية، ولذلك خفضت الشركات نشاطها الشرائي ومخزونها مرة أخرى خلال الشهر. علاوة على ذلك، تسارعت معدلات الانخفاض بشكل حاد. انخفض النشاط الشرائي بأسرع وتيرة منذ شهر أبريل 2020، في حين كان الانخفاض في مخزون مستلزمات

أخبار الشركات

حكم أول درجة يُلزم «الأشغال» بسداد 2.6 مليون دينار لـ«المعامل»

أعلنت شركة إنجازات للتنمية العقارية تجديد عقد تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 34.15 مليون دينار. وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن التسهيلات تتضمن شقاً نقدياً بقيمة 33.15 مليون دينار، تم استخدام 26.5 مليون دينار منه، على أن يستحق في 15 أغسطس 2026، إلى جانب تسهيلات غير نقدية بقيمة مليون دينار، تم استخدام 395 ألف دينار منها، وتستحق في 31 مارس 2027. وأشارت إلى أنه لا يوجد أثر مالي جوهري حالياً على مركزها المالي، على أن ينعكس أثر هذه التسهيلات الائتمانية على البيانات المالية المجمعة وفقاً للمبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت أرباح «إنجازات» خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 44.87 % سنوياً؛ عند 587.26 ألف دينار، مقابل 405.36 ألف دينار في الربع ذاته من عام 2025.

وكانت الشركة قد قامت بتعديل طلباتها خلال جلسة 16 أبريل 2025 لتحديد مطالباتها المالية بقيمة إجمالية تبلغ 5.68 مليون دينار، تشمل التعويضات وباقي المستحقات عن الأعمال والأوامر التغييرية المرتبطة بالمشروع. وانخفض ربح شركة «المعامل» في الربع الأول من عام 2026 بنحو 26 % على أساس سنوي؛ عند 413.57 ألف دينار، مقارنة بـ557.91 ألف دينار خلال الربع الأول من عام 2025.

الشركة لتجديد خطاب كفالة الإنجاز بعد تاريخ تسليم الأعمال، مع رفض ما عدا ذلك من طلبات، وإلزامها بالتناسب من المصروفات و200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وتتعلق الدعوى ببندي خبير بشأن تصفية الحساب عن العقد رقم (هـ - ط / 237) الخاص بأعمال إنشاء وإنجاز وصيانة جسور ومجاري أطمار وشبكات صحية للطرق الرابطة بين ميناء الزور والوفرة.

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات «المعامل» صدور حكم أول درجة بقبول دعاها ضد وكيل وزارة الأشغال العامة شكلاً، وفي الموضوع بإلزام الجهة الإدارية المدعي عليها «الوزارة» بسداد 2.6 مليون دينار، تمثل باقي مستحقات الشركة عن الأعمال محل النزاع. وألزمت المحكمة وفق بيان لبورصة الكويت، الجهة المدعي عليها كذلك بسداد 136.29 ألف دينار قيمة ما تكبدته

«أسيكو» توقع عقد تسوية وتنظيم سداد مديونية

واستيفاء شروطها، وسداد الشركة للدفعة النقدية المتفق عليها، وتسجيل الأثر المحاسبي الناتج عن الخصم المترتب على التسوية، نحو 10.18 مليون دينار. وكانت أرباح «أسيكو» قد هبطت في الربع الأول من عام 2026 عند 2.47 ألف دينار، مقابل 6.23 مليون دينار في الربع المماثل من العام السابق.

التي أسفرت عنها المفاوضات بين الطرفين، وتنفيذاً لخطة إعادة الهيكلة المعتمدة من مجلس الإدارة. وتتضمن التسوية إعادة تنظيم سداد مديونية قائمة تبلغ قيمتها 25.11 مليون دينار؛ وفق آلية سداد تمتد على عدة دفعات؛ ويصبح إجمالي الرصيد المتبقي من المديونية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،

وقعت شركة أسيكو للصناعات على عقد تسوية وتنظيم سداد مديونية مع أحد البنوك الدائنة أمام كاتب العدل، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. يتعلق ذلك بما أعلنته الشركة بالأمس بخصوص موافقة مجلس إدارتها على الدخول في اتفاقية تسوية وتنظيم سداد مديونية مع أحد البنوك الدائنة؛ وذلك وفقاً للشروط والأحكام

تغير في هيكل ملكية «تجارة» و«تنظيف»

شركة مجاص للتجارة العامة والمقاولات 24.35 % في «تجارة». وإلى جانب ذلك، فقد رفعت مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية، وشركة فرص الملكة للتجارة العامة والمقاولات) مساهمتها غير المباشرة في «تنظيف» من 13.91 % إلى 14.23 %. يُشار إلى أن رأس مال «تنظيف» يبلغ 24.97 مليون دينار موزع على 249.75 مليون سهم مصدر، وتمتلك شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات 19.42 % في الشركة.

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتي التجارة والاستثمار العقاري، والوطنية للتنظيف. تمثل التغير الأول في رفع المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند حصته المباشرة في «تجارة» من 5.09 % إلى 5.6 %. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «تجارة» يبلغ 37 مليون دينار موزع على 370 مليون سهم، ويعد علي عبدالله الخليفة الصباح ومجموعته أكبر مساهم بها بنحو 48.99 %، وتمتلك

الأحداث المفاجئة تضغط على شهية المستثمرين وتزيد من عمليات البيع الاحترازية

74.5 مليون دينار تداولات.. و10 قطاعات تقود البورصة إلى التراجع

1 المؤشرات الأربعة تغلق باللون الأحمر والرعاية الصحية تتصدر التراجعات بـ3.66%

2 تداول 339.7 مليون سهم عبر 22.7 ألف صفقة وتراجع 76 سهماً مقابل صعود 42

ملخص أداء بورصة الكويت عقب التطورات الأمنية

شهدت بورصة الكويت تراجعاً جماعياً لمؤشراتها نتيجة حالة الحذر والترقب عقب التطورات الأمنية المرتبطة بمطار الكويت الدولي. ورغم الضغوط البيعية الاحترازية، حافظت السوق على مستويات سيولة جيدة، مما يعكس مرونة نسبية وتوجه المستثمرين لإعادة تقييم المخاطر بدلاً من الانسحاب الكامل.

مؤشرات السوق والقطاعات

إغلاق جماعي باللون الأحمر للمؤشرات الأربعة

● تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة
● مؤشر السوق الأول بنسبة

مؤشر السوق الأول	-0.40%	تراجع
مؤشر السوق الرئيسي	-0.46%	تراجع
مؤشر السوق العام	-0.41%	تراجع

حركة التداول والسيولة



و"الأولى" يتصدر الكميات

"بيتك" يتصدر السيولة
استحوذ سهم "بيتك" على 8.41 مليون دينار، مما يؤكد دوره القيادي في جذب المؤسسات.

تراجع 10 قطاعات مقابل صعود قطاع التكنولوجيا

الرعاية الصحية
-3.66%قطاع التكنولوجيا
+4.48%غلبة القوى البيعية على المشهد العام
انخفضت أسعار 76 سهماً مقابل ارتفاع 42 سهماً فقط من إجمالي الأسهم المتداولة.74.5 مليون دينار إجمالي قيمة التداولات
تعكس هذه القيمة استمرار تدفق السيولة للبحث عن فرص استثمارية رغم أجواء الحذر.عمليات بيع احترازية وجني أرباح
اتجه المستثمرون لرفع مستويات النقد في المحافظ تحسباً لأي تطورات إقليمية إضافية."بيتك" يتصدر السيولة
استحوذ سهم "بيتك" على 8.41 مليون دينار، مما يؤكد دوره القيادي في جذب المؤسسات.

و"الأولى" يتصدر الكميات

كتب مساعد صالح

الجاذبة والسيولة المرتفعة. وعلى مستوى السيولة، جاء سهم «بيتك» في المركز الأول بعد استحوازه على تداولات بقيمة 8.41 ملايين دينار.

ويواصل السهم لعب دور محوري في حركة السوق نظراً لثقله النسبي ضمن المؤشرات الرئيسية، فضلاً عن كونه أحد أكثر الأسهم جذباً للمؤسسات والصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية.

كما أن استمرار تصدده لقائمة السيولة يعكس مكانته باعتباره أحد أبرز الأسهم القيادية التي يعتمد عليها المستثمرون في بناء المراكز الاستثمارية طويلة الأجل.

تقليص المخاطر

يرى مراقبون أن رد فعل السوق جاء طبيعياً في ظل التطورات الأمنية الأخيرة، حيث تميل الأسواق المالية عادة إلى إعادة تسعير المخاطر فور ظهور أحداث استثنائية أو غير متوقعة. وفي مثل هذه الظروف، تتجه المحافظ الاستثمارية إلى تقليص انكشافها على بعض الأصول مرتفعة المخاطر، مع زيادة الاحتفاظ بالنقد أو التركيز على الأسهم الدفاعية الأكثر استقراراً.

كما أن الضغوط التي شهدتها الجلسة لا تعكس بالضرورة تغييراً في الأساسيات المالية للشركات المدرجة، بقدر ما تعكس حالة نفسية مؤقتة مرتبطة بالأحداث والتطورات الجارية.

تراجعته بنسبة 9.35%، بينما جاء سهم «الخصوصية» في صدارة الأسهم المرتفعة بمكاسب بلغت 14.05%.

22.7 ألف صفقة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 74.55 مليون دينار، توزعت على 339.67 مليون سهم تم تنفيذها من خلال 22.7 ألف صفقة.

وتشير هذه المستويات إلى استمرار النشاط التداولي عند معدلات جيدة نسبياً رغم الضغوط التي تعرضت لها السوق، ما يعكس استمرار وجود سيولة تبحث عن فرص استثمارية حتى في ظل الأوضاع المتقلبة.

كما تعكس أحجام التداول استمرار اهتمام المستثمرين بمتابعة حركة السوق عن كثب وعدم الانسحاب الكامل من التداولات، رغم الميل الواضح نحو الحذر وإعادة تقييم المخاطر.

الأكثر نشاطاً

استحوذ سهم «الأولى» على صدارة نشاط التداول من حيث الكميات بعد تداول نحو 33.92 مليون سهم خلال الجلسة. ويشير النشاط المرتفع على السهم إلى استمرار اهتمام المتعاملين به سواء من جانب المستثمرين أو المضاربين، مستفيداً من ارتفاع معدلات التداول على الأسهم ذات الأسعار

شهدت فيه بعض القطاعات التشغيلية الأخرى ضغوطاً متفاوتة، ما ساهم في تعزيز الاتجاه السلبي العام للسوق ودفع المؤشرات إلى الإغلاق على انخفاضات ملحوظة.

التكنولوجيا تخالف الاتجاه

على الرغم من الأداء السلبي العام، تمكن قطاع التكنولوجيا من تسجيل أفضل أداء بين القطاعات المرتفعة بعدما صعد بنسبة 4.48%.

ويعكس هذا الارتفاع استمرار وجود فرص انتقائية داخل السوق، حيث اتجهت بعض السيولة نحو أسهم محددة استطاعت تحقيق مكاسب رغم أجواء الحذر السائدة، في مؤشر على استمرار النشاط المضاربي والانتقائي في بعض الشركات.

صعود 42 سهماً

أظهرت حركة الأسهم المدرجة اتساع نطاق التراجعات، إذ انخفضت أسعار 76 سهماً بنهاية الجلسة، مقابل ارتفاع 42 سهماً فقط، فيما استقرت أسعار 12 سهماً دون تغيير. وتؤكد هذه الأرقام أن الضغوط البيعية كانت أكثر انتشاراً مقارنة بالقوى الشرائية، الأمر الذي انعكس بوضوح على أداء المؤشرات الرئيسية وعلى حركة التداولات بشكل عام. وتصدر سهم «التقدم» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بعد

قطاعات رئيسية من أصل 13 قطاعاً مدرجاً في البورصة، وهو ما يعكس اتساع دائرة الضغوط البيعية وعدم اقتصرها على قطاع بعينه.

وجاءت التراجعات نتيجة عمليات جني أرباح من جهة، وعمليات تخفيف مراكز استثمارية من جهة أخرى، مع سعي المستثمرين إلى رفع مستويات السيولة النقدية في محافظهم تحسباً لأي تطورات إضافية قد تؤثر على اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة.

الرعاية الصحية

سجل قطاع الرعاية الصحية أكبر الخسائر بين القطاعات المدرجة بعد انخفاضه بنسبة 3.66%، متأثراً بتراجع عدد من الأسهم المكونة له.

وجاء هذا التراجع في وقت

المؤشرات الأربعة

أظهرت بيانات التداول تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.40%، فيما انخفض المؤشر العام بنحو 0.41%، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.46%، وهبط مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.52% مقارنة بمستويات الإغلاق المسجلة في جلسة الثلاثاء الماضي.

ويعكس الأداء الجماعي للمؤشرات اتساع نطاق الضغوط البيعية لتشمل معظم القطاعات والأسهم المدرجة، في ظل تزايد حالة عدم اليقين الناتجة عن المستجدات الأمنية وتأثيراتها المحتملة على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية.

10 قطاعات

امتدت موجة التراجع إلى 10

ترقب لعودة الاستقرار وانعكاسه على التداولات المقبلة

يتوقع محللون أن تبقى حركة السوق خلال الجلسات المقبلة رهينة لتطورات المشهد الأمني ومدى استقرار الأوضاع الإقليمية، مع ترقب المستثمرين لأي مؤشرات إيجابية قد تدعم عودة الثقة إلى الأسواق.

ويرى متابعون أن قوة المراكز المالية للشركات الكويتية وارتفاع مستويات السيولة المحلية قد يساهم في الحد من الضغوط الحالية حال تراجع المخاوف وعودة الأوضاع إلى طبيعتها. وفي المجمع، عكست جلسة أمس حالة الحذر التي سيطرت على المتعاملين عقب التطورات الأمنية الأخيرة، إلا أن استمرار التداولات عند مستويات تفوق 74 مليون دينار يؤكد بقاء السيولة في السوق وترقبها لفرص جديدة، وهو ما قد يمهد لعودة النشاط بصورة أقوى فور انحسار عوامل القلق واستقرار الأوضاع خلال الفترة المقبلة.

تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج بنسبة 1% في مايو 2026

«المركز»: أداء جيد للأسواق الكويتية في شهر مايو برغم التوتر الجيوسياسي

1 معظم مؤشرات الأسهم الخليجية الرئيسية لم تشهد تحركات كبرى خلال الشهر

2 تعافي مبيعات العقارات في الكويت بارتفاع نسبته 91%

المركز MARKAZ

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر مايو 2026، أن أسعار الأسهم الكويتية حافظت على تماسكها خلال الشهر، على الرغم من حالة عدم اليقين الجيوسياسي المستمرة في منطقة الشرق الأوسط. واستقر مؤشر السوق العام الكويتي في مايو 2026، مع انخفاض طفيف بنسبة 0.5%، وكان أداء أسهم القطاع المصرفي متبايناً، حيث انخفض سعر سهم بنك الكويت الوطني وسهم بيت التمويل الكويتي بنسبة 1% و 1.3% على أساس شهري على التوالي، وحقق سهم بنك الخليج مكاسب بنسبة 3.2%، مدعوماً بأرباح قوية في الربع الأول من عام 2026. ومن بين أسهم السوق الأول، كان سهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وسهم شركة أعيان للإجارة والاستثمار من أكبر الاربحين، بمكاسب شهرية بلغت 9.1% و 8.7% على التوالي. وارتفع صافي ربح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بنسبة 16.8% على أساس ربع سنوي، على الرغم من انخفاض الإيرادات بسبب التحديات الجيوسياسية. على جانب آخر، تعافت مبيعات العقارات في الكويت جزئياً في أبريل 2026، حيث ارتفعت بنسبة 91% على أساس شهري لتصل إلى 278 مليون دينار كويتي، لكنها ظلت متراجعة بنسبة 2.8% على أساس سنوي. وارتفعت مبيعات الوحدات السكنية بنسبة 44% على أساس شهري لتصل إلى 131 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 91 مليون دينار كويتي في مارس 2026. كما ارتفعت المبيعات التجارية والاستثمارية بشكل ملحوظ، لتتعافى من حالة التوقف شبه التام التي

شهدتها في شهر مارس. ويظهر مشهد الاقتصاد الكلي في الكويت ارتفاعاً في معدلات التضخم إلى جانب ضعف زخم النمو. وتسارع التضخم إلى 2.6% على أساس سنوي في أبريل 2026، مدفوعاً باضطرابات الإمدادات المرتبطة بالحرب. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للكويت إلى 2.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025 وفقاً للإحصاءات الحكومية، انخفاضاً من 4.7% في الربع الثالث من عام 2025. وقد عوّض انكماش القطاع غير النفطي بنسبة 1.4% على أساس سنوي الإنتاج النفطي الأقوى، على الرغم من تعافي النمو للعام بأكمله إلى 2.7% في عام 2025. وذكر «المركز» في تقريره أن معظم مؤشرات الأسهم الخليجية الرئيسية لم تشهد تحركات كبرى خلال الشهر، باستثناء سوق سلطنة عمان؛ إذ سجل مؤشر بورصة مسقط 30 الانخفاض الأكبر بنسبة 7.3%، ليفقد بعض المكاسب التي تراكمت لديه خلال العام. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بالمخاوف الجيوسياسية المستمرة وتوجيه السيولة نحو الطرح العام الأولي للشركة العمانية الهندية للسما. وبشكل عام، انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج بنسبة 1% خلال الشهر. وأدت حالة عدم اليقين المستمرة المحيطة بمفاوضات السلام وغياب حل واضح إلى استقرار أسواق الأسهم في المنطقة إلى حد كبير خلال الشهر. وانخفض مؤشر «تداول» للسوق السعودي بشكل طفيف بنسبة 1%، حيث تراجع سهم مصرف الراجحي، أكبر بنك في المملكة، بنسبة 1.9% خلال الشهر. كما استقرت

أسواق الأسهم في دولة الإمارات، حيث انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.1% ومؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.8%.

ارتفاع الإنفاق

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد السعودية أظهر علامات على الاعتدال في الربع الأول من عام 2026، حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى 2.8% على أساس سنوي، نتيجة لتأثير التوترات الجيوسياسية الإقليمية وضعف نشاط القطاع النفطي على زخم النمو، في حين اتسع العجز المالي إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات ليصل إلى 125.7 مليار ريال سعودي، وسط انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق على مشاريع رؤية المملكة 2030. وعلى الرغم من هذه الضغوط، ظل التضخم تحت السيطرة عند معدل 1.7% على أساس سنوي في شهر أبريل، مدعوماً باستقرار أسعار الوقود وتراجع تكاليف الإسكان، مما يسلط الضوء على مرونة الطلب المحلي. وفي الوقت نفسه، حافظ الملف الائتماني السيادي لدولة الإمارات على مرونته، حيث

دولاً للبرميل، مسجلة تراجعاً شهرياً بنسبة 19.3%، إذ أدت التوقعات بتمديد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران إلى تخفيف المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط وتقليص علاوة المخاطر الجيوسياسية المدرجة في أسعار النفط. وتفوقت الآفاق المحسنة للمفاوضات الدبلوماسية، إلى جانب التوقعات باستقرار إمدادات النفط الخام، على المخاوف المستمرة بشأن الطلب العالمي والتضخم.

ضغوط التضخم

وفي ختام تقريره، توقع «المركز» أن تكون التطورات الجيوسياسية المحيطة بالحرب الأمريكية الإيرانية هي المحرك الرئيسي لتحركات السوق في شهر يونيو 2026. وعلى الرغم من تحسن مؤشرات المخاطرة الاستثمارية إثر ورود تقارير عن التوصل إلى اتفاق، إلا أن قرار وقف إطلاق النار لا يزال ينتظر مصادقة الرئيس الأمريكي، مما يترك مجالاً لحالة من عدم اليقين. وبالتالي، قد يظل أداء أسواق الأسهم في دول الخليج حساساً للتطورات الجيوسياسية، ومخاطر تدفقات رؤوس الأموال، وضغوط التضخم، والتحديات الخاصة بقطاعات العقارات والطيران والسياحة والخدمات اللوجستية. وعلى الصعيد العالمي، من المرجح أن تظل الأسواق شديدة الاستجابة لتحركات أسعار الطاقة والتقدم الدبلوماسي، مع احتمال أن تؤدي أية تطورات في عملية وقف إطلاق النار إلى تجدد التقلبات عبر مختلف فئات الأصول.

مورغان ستانلي العالمي للأسواق الناشئة، مكاسب بنسبة 9.5% خلال الشهر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المكاسب التي حققتها الأسهم القيادية ذات الوزن النسبي الكبير. وارتفع سهم شركة سامسونج للإلكترونيات وشركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات، اللتان تشكلان معاً نحو 20.2% من المؤشر (اعتباراً من أبريل 2026)، بنسبة 43.8% و 10.3% على التوالي خلال الشهر. ومن بين الأسواق الناشئة، حققت كوريا الجنوبية وتايوان مكاسب بنسبة 28.4% و 14.9% على التوالي في مايو 2026.

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف الدولة عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى المصداق المالية والخارجية القوية، وانخفاض الدين الحكومي، وقوة الإيرادات الهيدروكربونية، على الرغم من المخاطر الناجمة عن الصراع الإقليمي المستمر والاضطرابات المحتملة في تدفقات التجارة والطاقة.

تحسن المعنويات

على جانب آخر، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي ومؤشر ستاندرد أند بورز 500 مكاسب بنسبة 4.4% و 5.1% على التوالي خلال شهر مايو 2026، مدعومين بالتفاؤل إزاء التمديد المحتمل لوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، والأداء القوي المستمر لأسهم قطاع التكنولوجيا. وارتفع مؤشر ناسداك المجمع بنسبة 10.5% مدعوماً بالتفاؤل المستمر بقطاع التكنولوجيا المرتبط بالنكاه الاصطناعي، والأرباح القوية التي حققتها شركات أشباه الموصلات والبرمجيات، فضلاً عن تحسن المعنويات في ظل تراجع التوترات الجيوسياسية. وحققت الأسواق الناشئة، مقياسة بمؤشر

سندات الخزنة

وقد ارتفع العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بدرجة طفيفة مقدارها 5 نقاط أساس خلال الشهر ليصل إلى 4.45%، حيث تفوق التضخم المستمر وتوقعات إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول على تراجع المخاطر الجيوسياسية ومخاطر أسعار النفط المرتبطة بمحادثات تمديد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران. وتراجعت أسعار نفط (برنت) خلال الشهر لتستقر عند 92.05

الجائزة الكبرى 1.5 مليون دينار

بيت التمويل الكويتي يعلن الفائزين بسحوبات «الحصاد» و «الرابح» الشهرية

كويتياً في نهاية كل شهر من الأشهر الثلاثة نفسها. ويؤهل الحساب العملاء للدخول في السحوبات الشهرية بقيمة 1,000 دينار كويتي لعدد 30 فائزاً شهرياً.

أفضل المنتجات

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم أفضل المنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء، وتمنحهم فرصاً مميزة للفوز بجوائز نقدية ضخمة مما يزيد من جاذبية الحساب كخيار ادخاري واستثماري، ويقوم حساب «الحصاد» على مبدأ الوكالة بالاستثمار، ويستثمر البنك رصيد الحساب بأكمله بمعدل ربح متوقع ومتفق عليه مسبقاً مع العميل بالإضافة لحملة السحوبات والجوائز التي تقام بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي.

ويمكن للعملاء فتح حساب «الحصاد» و «الرابح» من خلال الفروع المصرفية، وخدمة KFHonline، وأجهزة الصرف الآلي والاستفادة من الفرص المميزة التي توفرها، والتي تمنحهم إمكانية الفوز بجوائز قيمة في السحوبات القادمة، إلى جانب المزايا المتنوعة التي يقدمها البنك عبر منتجاتهم وخدماته المصرفية والتي تلبي تطلعاتهم وتعزز تجربتهم المصرفية.

مبارك للفائزة بسحب الحصاد الشهري لشهر مايو من عام 2026

100,000 د.ك

افتح حسابك الآن

Grant Thornton Deloitte

كلما زاد العميل من مدة احتفاظه برصيده، ليصبح الطريق إلى لقب «مليونير بيت التمويل» أقرب وأكثر واقعية.

وبالنسبة لحساب «الرابح» فهو حساب مخصص لتحويل الراتب، يشترط لدخول السحب أن يقوم العميل بإيداع ثلاثة رواتب خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق موعد السحب، إضافة إلى اشتراط ألا يقل الحد الأدنى لرصيد الحساب عن 50 ديناراً

مزايًا حساب «الحصاد»، والذي يعد من أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك نظراً لما حققه من إقبال لافت وما حظي به من ثقة كبيرة من العملاء.

فرصة واحدة

ويمنح حساب «الحصاد» فرصاً متزايدة للفوز حيث يحصل كل عميل على فرصة واحدة لكل 50 دينار وتزيد هذه الفرص

وتعتبر هذه الحملة الجديدة من جوائز حساب «الحصاد» سارية اعتباراً من شهر يناير للعام الجاري، لتكون بمثابة مفاجأة سارة للعملاء بالتزامن مع استئناف حملات السحوبات التي تتم على الحسابات الاستثمارية والتي تجري تحت إشراف جهات تدقيق مستقلة استعان بها البنك لضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية. ويهتم بيت التمويل الكويتي بتطوير

أعلن بيت التمويل الكويتي عن أسماء الفائزين في سحوبات حساب «الحصاد» و «الرابح» الشهرية وذلك عن شهر مايو 2026، التي يقدم من خلالها حساب «الحصاد» جوائز قيمتها الاجمالية 3 ملايين دينار كويتي سنوياً، فيما يقدم حساب «الرابح» 1,000 دينار كويتي لـ 30 رابح شهرياً في خطوة تعزز دور البنك في مكافحة عملائه على ولائهم وثقتهم.

وقد أجرى البنك سحبين، توج من خلالها 31 فائزاً بجوائز نقدية قيمتها 130 ألف دينار كويتي، وقد توزعت الجوائز على النحو التالي:

- حساب «الحصاد»: نتج عنه فائزاً واحداً بمبلغ 100,000 دينار.
- حساب «الرابح»: نتج عنه 30 فائزاً بمبلغ 1,000 دينار لكل منهم.

كما يمكن الاطلاع على أسماء الفائزين في السحوبات عبر الحسابات الرسمية للبنك على منصات التواصل الاجتماعي.

وتحمل الحملة الجديدة على حساب «الحصاد» معها جوائز ضخمة، تتوجها الجائزة الكبرى البالغة 1.5 مليون دينار، إضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000 دينار، وجائزة شهرية بقيمة 100,000 دينار.

رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في العدد الجديد من المجلة

تيفوني: كفاءة «الهيئة» مكنتها من مواجهة تبعات الأزمة الجيوسياسية



أخبار الهيئة وفعاليتها خلال فترة الإصدار الممتدة بين شهري مارس ومايو الماضيين. زاوية «عقب الريادة» عرضت لمقتطفات من سيرة الراحل الحاج يوسف عبد الهادي فهد الميلم، صاحب السمعة الطيبة ورمز الأمانة، وريادته التجارية في فترة ما قبل النهضة الحديثة، وفي بداياتها. أعقبها «الزاوية القانونية» التي عرضت لموضوع تنظيم تشريعات الهيئة لرهن الأوراق المالية. زاوية «حدث العدد» قدمت عرضاً لآليات ضمان الهيئة لاستمرارية أعمالها في ظل الأوضاع السائدة إبان الأزمة الإقليمية بفعل الحرب الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية، تلك الآليات التي مكنتها من مواصلة مهامها الرقابية والتنظيمية. أما موضوع «التطوير التنظيمي للأسواق المالية انطلاقاً من قراءة واقعية لسلوك السوق واحتياجاته»، لاسيما على صعيد التعديلات التشريعية الأخيرة الخاصة بكل من إطلاق منصة إدراج وتداول السندات والصكوك، ونشاط التداول،

«النهج الاستباقي المحكم للهيئة، وإستراتيجيتها للتحويل الرقمي، ومرونتها التشغيلية» كانت أدوات هيئة أسواق المال لمواجهة تبعات الأوضاع الإقليمية المضطربة بفعل الأزمة الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية». هذا ما خلّص إليه رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ومديرها التنفيذي عماد أحمد علي تيفوني في افتتاحية آخر إصدارات مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية، إلا أن الجانب الأبرز في هذا الإطار - كما يرى تيفوني- يعود لجهود أبطالنا في الصفوف الأمامية والتي كان لها الدور الأبرز في تمكين الهيئة - كما سائر مؤسساتنا الوطنية- من الاستمرار بأداء مهامها على الوجه الأكمل. أما بالنسبة لبقيّة زوايا الإصدار، فقد تنوعت موضوعاتها بين التوعية القانونية والاستثمارية، إضافة لموضوعات تتصل بقضايا التقنيات المالية، ومبادرات الهيئة المختلفة؛ كالاستدامة، وأنظمة الاستثمار الجماعي وغيرها، إضافة لتغطيتها

هذا، وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن مجلة هيئة أسواق المال التوعوية الإلكترونية هي إصدار إلكتروني توعوي فصلي يعنى بقضايا التوعية المالية والاستثمارية القانونية المتصلة بأنشطة الأوراق المالية.

لرئيس تحرير المجلة خالد الصقر مدير مكتب التوعية والعلاقات العامة والتواصل في الهيئة عرض فيها لجهود الهيئة المتصلة بتعزيز علاقاتها الخارجية، وأهمية حضورها الدولي ودلالاته.

التنظيمية الماثلة، أما جزئها الثاني فكان محور زاوية «رأي ورؤية». أما حوار العدد الحالي من المجلة فكان مع فواز بورسلي رئيس قطاع الأسواق في الهيئة، تطرق فيه لموضوعات عدة تتصل بتنمية أسواق المال وتنوع أدواتها الاستثمارية، لاسيما إطلاق منصة تداول السندات والصكوك. أما «الزاوية التوعوية» فعرضت لموضوعين اثنين: أولهما «نقطة تنظيمية في أنظمة الاستثمار الجماعي: قوة ومرونة وتطوير على أسس راسخة». أما ثانيهما فعرض لآليات بناء الثقة في مستشاري الاستثمار الآليين. أعقبها زاوية «التوعية المعلوماتية» المخصصة لموضوع التصيد الاحتيالي الصوتي، وأدواته، وأخطاره المحدقة وخسائره الجسيمة المحتملة، وإرشادات الوقاية منه. بدورها، زاوية «ملف العدد» المخصصة للتقنيات المالية، فقد عرضت في جزئها الأول لتطور نماذج الأعمال عبر وسيط الأعمال المتكامل (Neo-Broker) والتحديات

والتزامات صانع السوق وغيرها، فكان محور زاوية «رأي ورؤية». أما حوار العدد الحالي من المجلة فكان مع فواز بورسلي رئيس قطاع الأسواق في الهيئة، تطرق فيه لموضوعات عدة تتصل بتنمية أسواق المال وتنوع أدواتها الاستثمارية، لاسيما إطلاق منصة تداول السندات والصكوك، ونشاط التداول،

دعم جهود المنظمة في تنفيذ خطتها التطويرية

وكيل النفط: حريصون على تعزيز التعاون مع المنظمة العربية للطاقة



وكيل وزارة النفط يزور «منظمة الإفطار العربية»، ويطلع على الخطط التطويرية

منذ تأسيسها وحتى اليوم مثمنا اهتمام وزارة النفط بتعزيز دور المنظمة وتطوير أعمالها. وأكد العتيبي أن الأمانة العامة ماضية في تنفيذ برامجها ومبادراتها التطويرية بما يخدم مصالح الدول الأعضاء ويعزز مكانة المنظمة كبيت خبرة عربي متخصص في شؤون الطاقة. وذكر البيان أن الجانبين جادا التأكيد على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة بما يسهم في دعم مسيرة العمل العربي المشترك وعزيز دور منظمة أوابك في مواجهة التحديات والتغيرات التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي. وجرى خلال اللقاء استعراض أبرز برامج ومبادرات المنظمة الحالية ومناقشة خططها المستقبلية الرامية إلى تطوير دورها وتعزيز مساهمتها في دعم الدول الأعضاء إلى جانب بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة النفط والأمانة العامة للمنظمة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

بما يواكب المتغيرات العالمية في قطاع الطاقة. وأكد دعم دولة الكويت لكافة التوجهات الرامية إلى تطوير هيكل المنظمة وتعزيز كفاءتها المؤسسية وتوسيع مجالات عملها لتشمل القضايا المستجدة المرتبطة بأمن الطاقة والاستدامة والتقنيات الحديثة والتحول الرقمي وخفض الانبعاثات والاقتصاد الدائري للكربون والطاقة المتجددة. وأضاف أن المنظمة تمتلك رصيда كبيرا من الخبرات الفنية والمعرفية المتراكمة على مدى عقود الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور أكبر في دعم صناع القرار في الدول الأعضاء عبر الدراسات المتخصصة والبحوث الاستراتيجية وبرامج بناء القدرات وتبادل الخبرات بما يسهم في تعزيز جاهزية الدول العربية لمواجهة التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي. من جانبه أعرب الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة (أوابك سابقا) خالد العتيبي وفق البيان عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه دولة الكويت للمنظمة

أكد وكيل وزارة النفط وممثل دولة الكويت في المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للطاقة (أوابك سابقا) الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح حرص دولة الكويت على تعزيز التعاون المشترك ودعم جهود المنظمة في تنفيذ خططها التطويرية والتوسع في أنشطتها بما يواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة على المستويين الإقليمي والدولي. وقال الشيخ نمر الصباح في بيان صحفي صادر عن الوزارة عقب زيارته لمقر المنظمة إن دولة الكويت باعتبارها دولة المقر منذ تأسيس المنظمة عام 1968 تواصل تقديم الدعم الكامل للمنظمة وتمكينها من أداء رسالتها ودورها الحيوي في خدمة قطاع الطاقة العربي انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك وضرورة تعزيز التكامل والتعاون بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للطاقة. وأضاف أن المرحلة الحالية تمثل فرصة مهمة لتعزيز دور المنظمة وتوسيع نطاق أنشطتها وبرامجها

كامكو إنفست مستشار مالي لمشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة

• عبدالله محمد الشارخ: خطوة محورية نحو تطوير البنية التحتية الرقمية في دولة الكويت



عبدالله محمد الشارخ

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن مشاركتها كمستشار مالي ضمن فريق مستشاري مشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة في دولة الكويت، أحد أكبر مشاريع البنية التحتية الرقمية في البلاد، والذي تم توقيع وثيقة الالتزام الخاصة به مؤخراً بين وزارة المواصلات والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومجموعة بيون (Beyon)، المستثمر الفائق بالمشروع.

ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة وطنية حديثة للاتصالات الثابتة وفق نموذج تشغيلي متطور يعتمد على إنشاء شركة متخصصة لإدارة وتشغيل البنية التحتية بالجملة، بما يدعم الاقتصاد الرقمي والخدمات السحابية والنكاه الاصطناعي والمدن الذكية، باستثمارات متوقعة تتجاوز 825 مليون دينار كويتي.

دور محوري

وقامت كامكو إنفست بدور محوري في مختلف المراحل، شمل المساهمة في إعداد المواد التسويقية الخاصة بالطرح، وتطوير معايير التأهيل والتقييم، المساهمة في إعداد وثائق الطرح والمتطلبات المالية والتجارية، المشاركة في الجولة التسويقية لطرح وعرض المشروع على المستثمرين، إضافة إلى المساهمة في إدارة عملية تقديم العروض التنافسية، وتقييم العروض المالية، ودعم المفاوضات مع المستثمر الفضل، بما ساهم في الوصول إلى هيكل تمويلي وتشغيلي متوازن وقابل للتمويل وفق أفضل المعايير المهنية.

تعزيز الشراكة

وبهذه المناسبة، قال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو

الاقتصادية المستدامة في دولة الكويت والمنطقة. وختم الشارخ قائلاً: «نتقدم بجزيل الشكر إلى وزارة المواصلات والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ثقتهم وتعاونهم طوال المراحل السابقة، كما نعرب عن خالص تقديرننا لجميع الجهات المشاركة والمستشارين وكافة أصحاب العلاقة على جهودهم وتعاونهم البناء الذي أسهم في اختيار المستثمر الفائز وتوقيع وثيقة الالتزام بسلاسة وكفاءة عالية. ونتمنى لمجموعة بيون والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص كل التوفيق والنجاح في تنفيذ هذا المشروع الوطني الاستراتيجي، لما يمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ودوره المحوري في تعزيز مكانة دولة الكويت كمركز إقليمي متقدم في البنية التحتية والصناعة الرقمية». يذكر أن كامكو إنفست حصلت مؤخراً على جائزة «أفضل بنك استثماري للقطاعين المالي والمصرفي في الشرق الأوسط لعام 2026»، من غلوبال فاينانس، تقديراً لأدائها المتميز في أسواق رأس مال الدين والأسهم، وعمليات الدمج والاستحواذ، إضافة إلى دورها المتنامي في تطوير أسواق رأس المال في الكويت والمنطقة.

إنفست: «نفخر بمساهمتنا في هذا المشروع الاستراتيجي الذي يمثل خطوة محورية نحو تطوير البنية التحتية الرقمية في دولة الكويت، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستقطاب استثمارات نوعية طويلة الأجل. ويؤكد هذا الدور قدرة كامكو إنفست على تقديم خدمات استشارية متخصصة للمشاريع الكبرى والمعقدة، مستفيدين من خبراتنا العميقة في مجالات أسواق المال والاستثمارات المصرفية وتمويل المشاريع». ويعكس هذا المشروع الدور المتنامي الذي تضطلع به كامكو إنفست في تقديم الخدمات الاستشارية للمشاريع الاستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال توظيف خبراتها في هيكلة العمليات المعقدة والتي استمدتها من صفقاتها السابقة بشكل عام وخصوصاً سوق الكويت للأوراق المالية (بورصة الكويت) بشكل خاص، وتطوير الأطر المالية والاستثمارية، وإدارة عمليات الطرح والتقييم وفق أعلى معايير الشفافية والكفاءة. كما يؤكد المشروع قدرة الشركة على دعم المبادرات التنموية وتنفيذ الرؤية الحكومية في تطوير البنية التحتية الحيوية ودفع عجلة التحول الرقمي والتنمية

السوق السعودية أنهت التعاملات على تراجع محدود وسط ضغوط من أسهم المواد الأساسية والطاقة

«تاسي» يتماسك فوق 11 ألف نقطة رغم ضغوط المواد الأساسية والطاقة

1 إفصاحات الشركات تتعش النشاط في التطوير العقاري والخدمات

2 توازن بين الضغوط البيعية والفرص الاستثمارية يحافظ على استقرار السوق

وتعكس هذه التحركات استقرار حساسية المستثمرين تجاه الأخبار التنظيمية والقانونية المتعلقة بالشركات المدرجة، خصوصاً في القطاعات ذات السيولة المتوسطة والصغيرة.

إفصاحات مؤثرة

شهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات المهمة التي لفتت انتباه المستثمرين، وفي مقدمتها إعلان شركة رتال للتطوير العمراني توقيع اتفاقية إدارة تطوير لمشروع «رتال هايتس» في مدينة الرياض. وتبلغ القيمة التقديرية لأتعاب المشروع نحو 125.5 مليون ريال، ما يعزز من حجم الأعمال المستقبلية للشركة ويعكس استمرار النشاط القوي في قطاع التطوير العقاري بالملكة.

كما أعلنت مجموعة سيرا القابضة نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تضمنت الموافقة على تخفيض رأس المال، وهي خطوة تستهدف تعزيز الكفاءة المالية للشركة وتحسين هيكلها الرأسمالي. وفي قطاع الخدمات والطاقة، أعلنت شركة جاز العربية للخدمات توقيع اتفاقية طويلة الأجل مع أرامكو السعودية، ما يعزز من فرص النمو المستقبلي للشركة ويؤكد استمرار الإنفاق التشغيلي والاستثماري في القطاع النفطي.

نظرة مستقبلية

رغم التراجع المحدود الذي شهده مؤشر «تاسي»، فإن أداء السوق يعكس استمرار حالة الاستقرار النسبي وقدرة المؤشر على التماسك فوق مستوى 11 ألف نقطة، وهو مستوى نفسي وفني مهم بالنسبة للمستثمرين.

وتشير التحركات الحالية إلى أن السوق لا تزال تستفيد من قوة الاقتصاد السعودي والمشاريع الاستثمارية الكبرى، إلى جانب استمرار الإعلان عن اتفاقيات ومبادرات تدعم نشاط الشركات المدرجة.

كما أن التنوع الواضح في أداء القطاعات بين الراجحين والخاسرين يعكس انتقال السيولة بصورة انتقائية بين الأسهم والقطاعات المختلفة، وهو ما يعد مؤشراً صحياً على نضج السوق وابتعادها عن التحركات الجماعية الحادة.

وفي ظل استمرار أسعار النفط عند مستويات داعمة، وتواصل الإنفاق الحكومي والاستثماري في المملكة، تبقى الأنظار متجهة إلى نتائج الشركات والإفصاحات المقبلة باعتبارها المحرك الرئيسي لاتجاهات السوق خلال الفترة القادمة، مع ترقب المستثمرين قدرة المؤشر على استعادة الزخم الإيجابي والعودة إلى مسار الصعود فوق مستويات 11 ألف نقطة بشكل أكثر استقراراً.



أرامكو والراجحي في الصدارة

وجاء سهم مصرف الراجحي في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 291.91 مليون ريال، مع تسجيل ارتفاع طفيف بنسبة 0.08%، في إشارة إلى استمرار الاهتمام بالقطاع المصرفي الذي يعد أحد أبرز محركات السوق السعودية. أما من حيث أحجام التداول، فقد تصدر سهم أرامكو القائمة بتداول أكثر من 30.89 مليون سهم، يليه أرامكو السعودية بنحو 16.97 مليون سهم، ثم كيان السعودية بتداول تجاوز 10.56 مليون سهم.

حافظت الأسهم القيادية على موقعها في صدارة التداولات من حيث السيولة، حيث جاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الأولى بقيمة تداول بلغت 463.16 مليون ريال رغم تراجعها بنسبة 0.44%. ويؤكد استمرار تصدر أرامكو لقائمة السيولة حجم الاهتمام الذي يحظى به السهم من المستثمرين المحليين والمؤسسات الاستثمارية، نظراً لثقله الكبير في السوق السعودية ومؤشرات الأسواق الناشئة العالمية.

صافولا بنسبة 3.31% ليغلق عند 28.70 ريال، مواصلاً الاستفادة من الاهتمام الاستثماري المتزايد بأسهم القطاع الاستهلاكي.

الأسهم الضاغطة

على الجانب الآخر، تصدر سهم جاهز قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغ 3.24%، في ظل عمليات بيع وجني أرباح بعد تحركات سابقة للسهم. كما تراجع سهم دي بي إس بنسبة 3.09%، في حين انخفض سهم ريدان بنسبة 2.34% ليغلق عند 13.36 ريال. وجاء الضغط على سهم ريدان بعد إعلان هيئة السوق المالية قبول طلب تقييد دعوى جماعية ضد عدد من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة السابقين بالشركة، وهو ما أثار حذراً لدى المستثمرين تجاه السهم.

تأثراً بالتقلبات الاقتصادية العالمية.

الأسهم الراجحة

شهدت الجلسة أداءً قوياً لعدد من الأسهم التي تصدرت قائمة المكاسب، وفي مقدمتها سهم أمانة للتأمين الذي ارتفع بنسبة 6.45% ليغلق عند 6.93 ريال، مستفيداً من تحسن شهية المستثمرين تجاه قطاع التأمين. كما قفز سهم الحمادي بنسبة 6.40% ليصل إلى 28.60 ريال، مدعوماً بالاهتمام المتزايد بأسهم الرعاية الصحية التي واصلت تحقيق أداء قوي خلال الفترة الأخيرة. وسجل سهم الوطنية للتأمين مكاسب بلغت 3.15% بعد إعلان نتائج الجمعية العامة العادية، وهو ما عزز ثقة المستثمرين في السهم. في الوقت ذاته، ارتفع سهم مجموعة

وخدمية في صدارة الراجحين خلال الجلسة، ما ساعد على الحد من تأثير الضغوط التي تعرضت لها القطاعات القيادية.

وتصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة الارتفاعات بعد صعوده بنسبة 1.43%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من الشركات العاملة في القطاع، إضافة إلى استمرار النظرة الإيجابية تجاه نمو الخدمات الصحية في المملكة.

وجاء قطاع التأمين في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 1.37%، مدعوماً بتحركات قوية لعدد من أسهم الشركات التأمينية التي شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال الجلسة. كما سجل قطاع إنتاج الأغذية ارتفاعاً بنسبة 1.22%، فيما ارتفع قطاع المرافق العامة بنسبة 1.11%، ما يعكس توجه جزء من المستثمرين نحو القطاعات ذات الطبيعة الدفاعية والأقل

0.56% بسيولة قاربت 777 مليون ريال، متأثراً بعمليات جني أرباح طالت عدداً من الأسهم القيادية في القطاع، في وقت يواصل فيه المستثمرون تقييم انعكاسات أسعار السلع العالمية على أرباح الشركات الصناعية. كما انخفض قطاع الطاقة بنسبة 0.43% مع تداولات بلغت نحو 596 مليون ريال، في ظل تراجع سهم أرامكو السعودية، الذي يعد أكبر شركة مدرجة في السوق وأكثرها تأثيراً على حركة المؤشر.

ويأتي أداء قطاع الطاقة رغم استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى أن جزءاً من المستثمرين فضّلوا جني الأرباح بعد المكاسب السابقة التي حققتها أسهم القطاع.

قطاعات دفاعية

في المقابل، برزت عدة قطاعات دفاعية

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع طفيف، في أداء عكس استمرار حالة الترقب التي تسيطر على المستثمرين في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية. ورغم الضغوط التي تعرضت لها بعض القطاعات القيادية، نجح المؤشر في الحفاظ على تداولاته فوق مستوى 11 ألف نقطة، وهو ما يعكس استمرار حالة التوازن بين عمليات جني الأرباح من جهة والشراء الانتقائي من جهة أخرى.

وأغلق المؤشر متراجعاً بنحو 13.51 نقطة، بما يعادل 0.12%، ليستقر عند مستوى 11,002.04 نقطة، بعد جلسة اتسمت بالتذبذب بين المكاسب والخسائر، حيث افتتح السداولات عند مستوى 11,023.83 نقطة قبل أن يسجل أعلى مستوى له عند 11,047.53 نقطة، فيما لامس أدنى مستوى خلال الجلسة عند 10,975.96 نقطة.

وجاء هذا الأداء وسط تداولات نشطة بلغت قيمتها الإجمالية 4.44 مليار ريال توزعت على أكثر من 229.48 مليون سهم، ما يعكس استمرار مستويات السيولة الجيدة في السوق رغم التراجع المحدود للمؤشر العام.

سيولة متوازنة

أظهرت تعاملات الأربعاء استمرار النشاط الاستثماري في السوق السعودية، حيث توزعت السيولة على عدد كبير من القطاعات والأسهم، الأمر الذي ساهم في الحد من حدة التراجعات.

وشهدت الجلسة انخفاض أسهم 151 شركة مقابل ارتفاع 95 شركة واستقرار 24 شركة دون تغيير، ما يعكس تفوق الضغوط البيعية من حيث عدد الشركات، وإن كان التأثير الفعلي على المؤشر العام بقي محدوداً بفضل توازن الأوزان السوقية.

ويرى مراقبون أن استمرار التداولات فوق مستوى 4 مليارات ريال يومياً يؤكد بقاء شهية المستثمرين حاضرة، خصوصاً مع استمرار الإعلان عن مشاريع جديدة واتفاقيات استراتيجية ونتاج أعمال متفاوتة بين الشركات المدرجة.

كما أن احتفاظ المؤشر بمستوى 11 ألف نقطة رغم الضغوط البيعية يعكس وجود قوى شرائية تستغل التراجعات لبناء مراكز استثمارية جديدة في عدد من الأسهم القيادية والقطاعات الواعدة.

ضغوط قيادية

شكل قطاعا المواد الأساسية والطاقة العامل الأبرز في الضغط على المؤشر العام خلال الجلسة، نظراً لثقلهما الكبير في السوق السعودية.

وتراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة	الترتيب
3.24%	14.02	14.49	جاهز	1
3.09%	12.84	13.25	دي بي إس	2
3.04%	137.00	141.30	للاجد للعود	3
2.93%	18.86	19.43	بي إس أف	4
2.88%	7.43	7.65	أنابيب	5
2.84%	7.18	7.39	طباعة وتغليف	6
2.68%	19.21	19.74	أديس	7
2.56%	5.70	5.85	للكندى الطبي	8
2.54%	23.05	23.65	البحر الأحمر	9
2.34%	13.36	13.68	ريدان	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة	الترتيب
6.45%	6.93	6.51	أمانة للتأمين	1
6.40%	28.60	26.88	الحمادي	2
3.68%	149.30	144.00	رسن	3
3.62%	36.66	35.38	فقيه الطبية	4
3.48%	11.90	11.50	عناية	5
3.45%	15.00	14.50	صدق	6
3.31%	28.70	27.78	مجموعة صافولا	7
3.15%	13.10	12.70	الوطنية	8
3.01%	97.45	94.60	للوارد	9
2.99%	96.30	93.50	التطويرية الغذائية	10

السيولة تلامس 709 ملايين درهم

بورصة دبي تفقد 46 نقطة وسط تراجع واسع للأسهم

«إعمار» يخسر 2.4% و«طلبات» يتراجع 4.8% مع تصدده التداولات

2

33 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 7 شركات فقط واستقرار 13 شركة

1

حالة التذبذب التي تشهدها الأسواق الإقليمية خلال الفترة الحالية. كما ساهم الوزن النسبي للسهم وحجم التداولات الكبيرة عليه في زيادة تأثيره على اتجاهات السوق خلال الجلسة. وتظهر بيانات التداول أن المستثمرين ركزوا بشكل واضح على الأسهم ذات السيولة المرتفعة، إلا أن الميل البيعي كان الأكثر حضوراً، ما أدى إلى اتساع دائرة الخسائر بين غالبية الشركات المدرجة.

إجراءات احترازية

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار الأسواق المالية، يواصل سوقاً دبي وأبوظبي الماليان تطبيق حد أقصى للتراجع السعري اليومي عند 5% بدلاً من 10% بشكل مؤقت، ضمن حزمة إجراءات احترازية تهدف إلى حماية المستثمرين والحد من التقلبات الحادة التي قد تنتج عن التطورات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة.

وتأتي هذه الخطوة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة، حيث تتم مراجعة الإجراءات بصورة مستمرة وفقاً لمستجدات الأسواق ومستويات السيولة والتذبذب. ويرى مراقبون أن هذه الآلية ساهمت في الحد من الضغوط البيعية العنيفة والحفاظ على قدر أكبر من التوازن داخل السوق خلال الفترات الأخيرة. ورغم التراجع المسجل في جلسة الأربعاء، فإن مستويات السيولة المرتفعة نسبياً تشير إلى استمرار النشاط الاستثماري ووجود اهتمام من قبل المتعاملين بمتابعة الفرص المتاحة، إلا أن اتجاهات السوق خلال الجلسات المقبلة ستظل مرتبطة بدرجة كبيرة بتطورات المشهد الإقليمي وأداء الأسهم القيادية، إضافة إلى نتائج الشركات وتوقعات المستثمرين بشأن المسار الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

السوق خلال الجلسة، وإن لم يكن ذلك كافياً لتعويض الضغوط الناتجة عن تراجع بقية الأسهم القيادية. كما انخفض سهم بنك جي إف إتش بنسبة 0.5% ليغلق عند 2.12 درهم، مع تداولات قاربت 10 ملايين سهم، فيما تراجع سهم هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا» بنسبة 0.4% إلى 2.55 درهم، بعد تداول نحو 22 مليون سهم، ما أضاف مزيداً من الضغوط على المؤشر العام.

طلبات يتصدر

وكان سهم «طلبات هولدينغ» الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول خلال الجلسة، بعدما استقطب تداولات تجاوزت 93 مليون سهم، إلا أن السهم تعرض لضغوط بيعية دفعته للتراجع بنسبة 4.8% ليغلق عند 1.18 درهم. ويعكس الأداء الضعيف للسهم استمرار عمليات إعادة تقييم المراكز الاستثمارية في الأسهم ذات النشاط المرتفع، خصوصاً في ظل

مكاسب في ظل استمرار الضغوط على شهية المخاطرة.

ويشير هذا الأداء إلى أن المستثمرين ما زالوا يتبنون نهجاً دفاعياً في إدارة محافظهم الاستثمارية، مع تفضيل الاحتفاظ بالسيولة أو التوجه نحو الأسهم الأقل تأثراً بالتقلبات الحالية، وهو ما انعكس بوضوح على حركة السوق خلال الجلسة.

الأسهم القيادية

وتصدر سهم إعمار العقارية قائمة الأسهم الضاغطة على المؤشر بعد تراجعها بنسبة 2.4% ليغلق عند 11.20 درهم، وسط تداولات نشطة تجاوزت 20 مليون سهم، ما يعكس استمرار عمليات جني الأرباح على السهم بعد المكاسب التي حققها خلال الفترات الماضية. في المقابل، تمكن سهم الإمارات دبي الوطني من تحقيق ارتفاع طفيف بنسبة 0.2% ليغلق عند 27 درهماً، مدعوماً بتداولات قاربت 3 ملايين سهم، ليشكل أحد أبرز الأسهم الداعمة

الإقليمية وانعكاساتها على الأسواق المالية.

ضغوط بيعية

وجاء أداء السوق مدفوعاً بتراجع غالبية الأسهم المدرجة، إذ ارتفعت أسهم 7 شركات فقط من أصل 53 شركة جرى التداول على أسهمها خلال الجلسة، بينما انخفضت أسهم 33 شركة، في حين استقرت 13 شركة دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع اتساع نطاق عمليات البيع التي شملت معظم القطاعات، مقابل محدودية الأسهم القادرة على تحقيق

أنهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض ملحوظ، متأثراً بضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية والثقيلة، في وقت واصلت فيه الأسواق الإماراتية تطبيق إجراءات احترازية تهدف إلى الحد من التقلبات الحادة ودعم استقرار التداولات. وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 0.8% بما يعادل 46 نقطة ليغلق عند مستوى 5686 نقطة، وسط تداولات نشطة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 709 ملايين درهم، ما يعكس استمرار حالة الحذر بين المستثمرين وترقيهم للتطورات

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/02	2026/06/03	التغير
1 مخازن	1.60	1.52	(5.00%)
2 طلبات	1.24	1.18	(4.84%)
3 بي إتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.28	1.22	(4.69%)
4 أرامكس	1.85	1.78	(3.78%)
5 ديار للتطوير	0.82	0.79	(3.06%)
6 أملاك	1.33	1.29	(3.01%)
7 شعاع كابيتال	0.20	0.20	(2.50%)
8 إعمار	11.48	11.20	(2.44%)
9 دبي الإسلامي	7.39	7.21	(2.44%)
10 سلامة	0.71	0.69	(2.13%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/02	2026/06/03	التغير
1 الإمارات ريم للاستثمار	2.01	2.07	2.99%
2 للشرق	243.90	250.00	2.50%
3 دبي التجاري	9.20	9.31	1.20%
4 أمانات القابضة	1.26	1.27	0.79%
5 تيريد	2.58	2.59	0.39%
6 الإمارات دبي الوطني	26.94	27.00	0.22%

دون 9600 نقطة رغم سيولة تتجاوز المليار درهم

ضغوط بيعية واسعة تهبط بسوق أبوظبي

أدنوك للحفر يتراجع 1.2% والدار العقارية تفقد 1.1% من قيمتها

2

المؤشر يتراجع 39 نقطة ويغلق عند 9582 نقطة بسيولة تقارب مليار درهم

1

ببقية القطاعات. أما على صعيد النشاط، فقد تصدر سهم بنك الاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما استقر عند مستوى 0.032 درهم دون تغيير، مع تداولات قاربت 81 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المتعاملين بالسهم رغم استقراره السعري. وتوضح حركة التداولات أن السيولة تركزت بشكل كبير في عدد من الأسهم النشطة، سواء في قطاع البنوك أو العقارات أو الطاقة، وهو ما ساهم في الحفاظ على مستويات تداول مرتفعة تجاوزت المليار درهم، رغم التراجع الذي سجله المؤشر العام.

سيولة قوية رغم التراجع

وعلى الرغم من الأداء السلبي للمؤشر، فإن تجاوز قيمة التداولات حاجز المليار درهم يعكس استمرار وجود نشاط استثماري ملحوظ في السوق، ويشير إلى أن التراجع جاء نتيجة إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية وعمليات جني أرباح أكثر من كونه خروجاً واسعاً للسيولة. ويرى متابعون أن استمرار السيولة عند هذه المستويات يمنح السوق قدرًا من التماسك خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا ما عادت الأسهم القيادية إلى استقطاب الطلبات الشرائية. كما أن تحركات المستثمرين تظل مرتبطة بتطورات الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى نتائج الشركات والتوقعات الاقتصادية للفترة المقبلة. وبصورة عامة، أنهى سوق أبوظبي جلسة الأربعاء على تراجع محدود نسبياً، إلا أن اتساع قاعدة الأسهم المنخفضة عكس حالة من الحذر بين المستثمرين، في وقت حافظت فيه التداولات على مستويات قوية تؤكد استمرار النشاط داخل السوق، رغم الضغوط التي تعرضت لها الأسهم القيادية في قطاعات الطاقة والعقار.

درهم، مع تداولات تخطت 10 ملايين سهم. كما تعرض قطاع العقارات لضغوط واضحة بعد انخفاض سهم الدار العقارية بنسبة 1.1% ليغلق عند 7.48 درهم، مدعوماً بأحجام تداول قاربت 24 مليون سهم، ليكون من بين أكثر الأسهم نشاطاً خلال الجلسة.

وجاء تراجع هذه الأسهم القيادية ليشكل أحد أبرز العوامل المؤثرة في أداء المؤشر العام، نظراً للوزن النسبي الكبير الذي تتمتع به داخل السوق، وهو ما جعل تأثيرها أكثر وضوحاً على حركة المؤشر مقارنة بالأسهم الأقل وزناً.

السيولة تتركز في الأسهم النشطة

في المقابل، تمكن سهم بنك أبوظبي التجاري من مخالفة الاتجاه العام للسوق، مرتفعاً بنسبة 1.4% ليغلق عند 13.34 درهم، مدعوماً بتداولات تجاوزت 6 ملايين سهم، ما وفر بعض الدعم لقطاع البنوك الذي أظهر أداءً أفضل نسبياً مقارنة

تقليص المراكز أو جني الأرباح بعد المكاسب التي حققتها بعض الأسهم خلال الفترات السابقة. كما تعكس الأرقام تفوق عمليات البيع على الشراء عبر معظم القطاعات، الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط على المؤشر العام ودفعه إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء.

ويشير اتساع قاعدة الأسهم المتراجعة إلى أن الانخفاض لم يكن مقتصرًا على عدد محدود من الشركات، بل شمل شريحة واسعة من الأسهم المدرجة، وهو ما عزز التأثير السلبي على أداء السوق خلال الجلسة.

أسهم الطاقة والعقار تقود الخسائر

شهدت أسهم قطاع الطاقة أداءً متراجعاً خلال الجلسة، حيث أغلق سهم أدنوك للغاز منخفضاً بنسبة 0.6% عند مستوى 3.27 درهم، بعد تداولات تجاوزت 18 مليون سهم، في حين تراجع سهم أدنوك للحفر بنسبة 1.2% ليغلق عند 5.74

عدداً من الشركات الكبرى التي قادت المكاسب خلال الفترات الماضية، الأمر الذي انعكس على حركة المؤشر العام ودفعه للتراجع دون مستوى 9600 نقطة.

66 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 22 شركة فقط

أظهرت بيانات التداول اتساع نطاق الضغوط البيعية خلال الجلسة، إذ انخفضت أسهم 66 شركة من أصل 99 شركة جرى التداول على أسهمها، مقابل ارتفاع أسهم 22 شركة فقط، فيما استقرت أسهم 11 شركة دون تغيير.

وتكشف هذه الأرقام عن حالة من الحذر في أوساط المستثمرين، حيث فضل كثير منهم

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض ملحوظ، مواصلاً تحركاته التصحيحية تحت ضغط عمليات بيع طالت عدداً من الأسهم القيادية في قطاعات الطاقة والعقار. وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 0.4% بما يعادل 39 نقطة ليغلق عند مستوى 9582 نقطة، في وقت بلغت فيه قيمة التداولات الإجمالية نحو مليار درهم، ما يعكس استمرار النشاط والسيولة رغم الأداء السلبي للمؤشر.

وجاءت خسائر السوق في ظل هيمنة اللون الأحمر على غالبية الأسهم المتداولة، حيث تأثرت معنويات المستثمرين بعمليات جني أرباح طالت

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/02	2026/06/03	التغير
1 الوطنية للنفادق	0.45	0.43	(4.89%)
2 سبيس 42	1.77	1.69	(4.52%)
3 إستميل	1.18	1.13	(4.24%)
4 رأس الخيمة العقارية	0.98	0.94	(4.00%)
5 السياحة والفنادق	1.60	1.54	(3.75%)
6 أبوظبي الوطنية للتأمين	7.32	7.07	(3.42%)
7 ألفا ظبي القابضة	7.63	7.37	(3.41%)
8 أدنوك للإمداد والخدمات	5.89	5.69	(3.40%)
9 أوراسكوم	50.90	49.22	(3.30%)
10 فينكس كروب	0.69	0.67	(3.06%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/02	2026/06/03	التغير
1 الفجيرة لصناعات البناء	2.92	3.09	5.82%
2 أم القيوين للاستثمارات العامة	1.45	1.50	3.45%
3 أبوظبي التجاري	13.16	13.34	1.37%
4 أجيليتي جلوبال بي إل سي	1.57	1.58	0.64%
5 أمريكانا للمطاعم	1.96	1.97	0.51%
6 ايه دي ان اتش للتأمين	0.67	0.67	0.45%
7 ألف للتعليم	0.99	0.99	0.20%

السيولة تنخفض إلى 309 ملايين ريال

بورصة قطر تتراجع بضغط قطاعي رغم صمود البنوك

المؤشر العام يفقد 14.91 نقطة ويغلق عند 10392.54 نقطة

السيولة تنخفض إلى 309 ملايين ريال والتداولات تهبط إلى 105.7 ملايين سهم

شهدت بورصة قطر تراجعاً محدوداً في ختام تعاملات جلسة الأربعاء، مع تعرض السوق لضغوط بيئية تركزت في عدد من القطاعات الرئيسية، في وقت لم يكن ارتفاع قطاع البنوك والخدمات المالية كافياً لتعويض الخسائر المسجلة في قطاعات أخرى. ويأتي الأداء المتراجع للسوق وسط حالة من الحذر التي تسيطر على المستثمرين، بالتزامن مع متابعة التطورات الاقتصادية والإقليمية وتقييم فرص الاستثمار المتاحة في الأسهم القيادية.

أداء المؤشر

أنهى المؤشر العام لبورصة قطر جلسة التداول عند مستوى 10392.54 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.14 %، ليفقد نحو 14.91 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ورغم محدودية التراجع من الناحية النسبية، فإن أداء السوق يعكس استمرار حالة الترقب بين المستثمرين، خاصة مع تراجع مستويات النشاط والسيولة مقارنة بجلسة الثلاثاء.

ويشير الأداء العام إلى أن الضغوط البيئية كانت أكثر حضوراً خلال الجلسة، مع ميل شريحة من المتعاملين إلى جني الأرباح أو تقليص المراكز الاستثمارية في بعض الأسهم، وهو ما انعكس على حركة المؤشر الذي ظل يتحرك في نطاق ضيق قبل أن يغلق في المنطقة الحمراء.

ضغط قطاعي

جاء التراجع مدفوعاً بانخفاض أداء ستة قطاعات رئيسية، كان أبرزها قطاع التأمين الذي سجل أكبر خسارة بين القطاعات بنسبة بلغت 1.70 %، ما جعله العامل الأكثر تأثيراً على مسار السوق خلال الجلسة.

كما تعرضت قطاعات أخرى لضغوط متفاوتة، الأمر الذي عزز من الاتجاه السلبي للمؤشر العام، في حين حاول قطاع البنوك والخدمات المالية الحد من حجم التراجع بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.34 بالمئة، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الأسهم

المصرفية الكبرى. ويؤكد هذا التباين بين القطاعات استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين، حيث تتجه السيولة نحو أسهم بعينها تتمتع بعوامل دعم خاصة، بينما تتعرض أسهم أخرى لعمليات بيع وضغوط تصحيحية.

تراجع السيولة

أظهرت بيانات التداول انخفاضاً واضحاً في مستويات السيولة والنشاط مقارنة بالجلسة السابقة، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 309.02 ملايين ريال، مقابل 371.95 مليون ريال في جلسة الثلاثاء، ما يمثل تراجعاً يقارب 17 %.

كما انخفضت أحجام التداول إلى 105.76 ملايين سهم، مقارنة مع 126.67 مليون سهم في الجلسة السابقة، في إشارة إلى تراجع وتيرة التداولات وانخفاض شهية المخاطرة لدى بعض المستثمرين. وشمل الانخفاض أيضاً عدد الصفقات المنفذة،

الذي بلغ 21.01 ألف صفقة، مقارنة مع 26.77 ألف صفقة في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس تراجعاً عاماً في النشاط السوقي سواء من حيث القيمة أو الحجم أو عدد العمليات المنفذة. ويرى مراقبون أن تراجع السيولة غالباً ما يكون مؤشراً على انتظار المستثمرين لحفزات جديدة قبل اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة، خصوصاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية والإقليمية.

أداء الأسهم

على مستوى الأسهم، سجلت غالبية الشركات المدرجة أداءً سلبياً خلال الجلسة، إذ انخفضت أسعار 34 سهماً من أصل 51 سهماً نشطاً، مقابل ارتفاع 17 سهماً فقط، بينما استقرت أسعار 4 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «فودافون قطر» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بعدما فقد نحو 4 % من قيمته، ليكون أكبر الخاسرين خلال الجلسة، في ظل ضغوط بيئية

واضحة على السهم. في المقابل، جاء سهم «السينما» في صدارة الأسهم المرتفعة بعد أن سجل مكاسب بلغت 3.38 %، مستفيداً من عمليات شراء عززت أداءه ودفعته لتصدر قائمة الرباحين.

ويعكس هذا التباين بين الأسهم استمرار توجه المستثمرين نحو اقتناص الفرص الانتقائية، بدلاً من ضخ سيولة واسعة النطاق في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت واضح في أداء الشركات المدرجة.

الأسهم النشطة

من حيث النشاط، تصدر سهم «الريان» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما سجل حجم تداول بلغ 9.54 ملايين سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم باعتباره أحد أكثر الأسهم نشاطاً في السوق القطرية. أما على صعيد السيولة، فقد جاء سهم «أريد» في المرتبة الأولى بقيمة تداول بلغت 32.03 مليون ريال، ليؤكد مكانته ضمن الأسهم القيادية التي تستقطب اهتمام المؤسسات والمستثمرين الأفراد على حد سواء. ويشير تصدر «أريد» للسيولة إلى استمرار التركيز على الأسهم ذات الوزن الكبير والتأثير المباشر في حركة المؤشر، خاصة في الفترات التي تشهد تراجعاً عاماً في النشاط السوقي.

نظرة السوق

رغم التراجع المحدود للمؤشر العام، فإن السوق القطرية ما زالت تتحرك ضمن نطاقات مستقرة نسبياً مقارنة بالعديد من الأسواق الإقليمية، مستفيدة من قوة الاقتصاد القطري ومثانة القطاع المصرفي والإنفاق الحكومي المستمر على المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن استمرار انخفاض السيولة وتراجع غالبية القطاعات يشير إلى حاجة السوق إلى محفزات جديدة قادرة على إعادة الزخم إلى التداولات، سواء عبر نتائج الشركات أو التطورات الاقتصادية أو تحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول المالية. وتبقى حركة الأسهم القيادية والقطاع المصرفي من أبرز العوامل التي ستحدد اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا نجحت في استقطاب مزيد من السيولة وتعويض الضغوط التي تتعرض لها القطاعات الأخرى.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة
4.00% (-)	2.735	2.849	1 فودافون قطر
2.79% (-)	1.394	1.434	2 الطبية
2.74% (-)	2.060	2.118	3 قطر للتأمين
2.52% (-)	1.472	1.510	4 ودام
2.18% (-)	2.832	2.895	5 الخليج التكافلي
1.69% (-)	0.815	0.829	6 قطر وعمان
1.49% (-)	5.752	5.839	7 الرعاية
1.40% (-)	11.970	12.140	8 صناعات قطر
1.24% (-)	1.190	1.205	9 مسيعيد
1.22% (-)	4.198	4.250	10 ناقلات

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة
3.38% (+)	2.510	2.428	1 السينما
2.03% (+)	2.609	2.557	2 بنك الدوحة
2.03% (+)	2.060	2.019	3 لشا
1.51% (+)	2.224	2.191	4 تكنو كيو
1.34% (+)	3.931	3.879	5 الأهلي
0.71% (+)	8.602	8.541	6 الإسلامية
0.69% (+)	21.850	21.700	7 المصرف
0.65% (+)	3.405	3.383	8 ميزة
0.64% (+)	14.050	13.960	9 أوريدو
0.63% (+)	1.590	1.580	10 العامة

ضغوط القياديات تمحو 100 نقطة من بورصة مسقط

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع ملحوظ، متأثراً باستمرار الضغوط البيئية على عدد من الأسهم القيادية الكبرى، في وقت سجلت فيه مختلف القطاعات أداءً سلبياً انعكس على حركة السوق ككل. وجاء هذا الأداء في ظل تباين تحركات المستثمرين بين جني الأرباح على بعض الأسهم القيادية والترقب لمستجدات النتائج التشغيلية للشركات المدرجة خلال الفترة المقبلة.

تراجع المؤشر

وأغلق المؤشر العام لسوق مسقط عند مستوى 7,671.43 نقطة، متراجعاً بنسبة 1.3 % مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، ليفقد نحو 100.75 نقطة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة
6.25% (-)	0.255	0.272	1 لها للسيراميك
6.15% (-)	0.168	0.179	2 الأنوار للإستثمارات
4.17% (-)	0.023	0.024	3 الأسماك الصمانية
3.86% (-)	0.199	0.207	4 بنك صحار
2.21% (-)	0.177	0.181	5 عمان والإمارات
2.17% (-)	0.360	0.368	6 أومنفست
2.14% (-)	0.275	0.281	7 اسيد
2.01% (-)	0.195	0.199	8 الباطنة للطاقة
1.92% (-)	0.204	0.208	9 بنك ظفار
1.87% (-)	0.262	0.267	10 أوكيو للصناعات الأساسية

تراجعاً خلال الجلسة، بعدما انخفض بنسبة 1.12 %، متأثراً بالأداء السلبي لعدد من الأسهم القيادية العاملة في القطاع. وشكل سهم أسياك للنقل البحري أحد أبرز الضغوط على القطاع بعد تراجعته بنسبة 2.14 %، بينما هبط سهم الباطنة بنسبة 2.01 بالمائة، الأمر الذي عزز من وتيرة التراجع القطاعي. ويعد قطاع الخدمات من القطاعات ذات التأثير الملحوظ على حركة السوق، لذلك انعكس أداءه السلبي بصورة مباشرة على المؤشر العام، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة عمليات البيع على بعض الأسهم المرتبطة بالقطاع خلال الجلسة.

كما أظهرت التداولات استمرار توجه المستثمرين نحو إعادة ترتيب المراكز الاستثمارية في عدد من الشركات الكبرى، وهو ما زاد من الضغوط على أسهم القطاع ودفعه لتصدر قائمة الخاسرين بين القطاعات الرئيسية.

ضغط الخدمات

وتصدر قطاع الخدمات قائمة القطاعات الأكثر

الضائقة على القطاع بعدما تراجع بنسبة 6.15 بالمائة، ليسجل أكبر الانخفاضات بين الأسهم النشطة خلال التداولات. كما انخفض سهم بنك صحار الدولي بنسبة 3.86 %، ما أسهم في تعزيز الخسائر المسجلة على مستوى القطاع. ويحظى القطاع المالي بثقل نسبي كبير داخل السوق، الأمر الذي جعل خسائره عاملاً إضافياً في زيادة الضغوط على المؤشر العام، خاصة مع استمرار تراجع بعض الأسهم المصرفية والاستثمارية التي تستحوذ على جانب مهم من السيولة المتداولة في السوق. ويرى مراقبون أن أداء القطاع المالي سيظل محور اهتمام المستثمرين خلال الفترة المقبلة، نظراً لارتباطه المباشر بمستويات الربحية والتوزيعات النقدية وتوقعات النشاط الاقتصادي في السلطنة.

الصناعة والتداولات

وسجل قطاع الصناعة أقل مستويات التراجع بين القطاعات الرئيسية، بعدما انخفض بنسبة 0.56 بالمائة فقط، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الأسهم التي نجحت في الحد من حجم الخسائر. وبرز سهم المهال للسيراميك ضمن أبرز الرباحين داخل القطاع بعدما ارتفع بنسبة 6.25 %، بينما قاد سهم صناعة مواد البناء قائمة الأسهم الصاعدة في

القطاع المالي

ولم يكن القطاع المالي بعيداً عن موجة التراجعات، إذ انخفض مؤشره بنسبة 0.97 %، متأثراً بخسائر عدد من الأسهم القيادية التي شهدت عمليات بيع واضحة خلال الجلسة. وجاء سهم الأنوار للاستثمارات في مقدمة الأسهم

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/03	2026/06/02	الشركة
4.29% (+)	0.146	0.140	1 مسقط للغازات
2.22% (+)	0.092	0.090	2 للتحدة للتمويل
1.38% (+)	0.220	0.217	3 بنك عمان العربي
1.06% (+)	0.475	0.470	4 البنك الوطني

السوق ككل محققاً مكاسب بلغت 6.49 %، الأمر الذي وفر دعماً نسبياً للقطاع. في المقابل، تراجع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 1.87 بالمائة، ما حد من المكاسب التي حققتها بعض الأسهم الأخرى داخل القطاع الصناعي.

وعلى صعيد السيولة، شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً في أحجام وقيم التداول مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق رغم التراجعات المسجلة على المؤشرات. وبلغ حجم التداولات نحو 110.29 مليون ورقة مالية، مسجلاً نمواً بنسبة 16.3 % مقارنة بمستويات الجلسة الماضية.

كما ارتفعت قيمة التداولات إلى نحو 34.12 مليون ريال عماني، بزيادة بلغت 9.57 % عن الجلسة السابقة، ما يشير إلى استمرار تدفق السيولة نحو عدد من الأسهم النشطة رغم الضغوط البيئية التي تعرضت لها السوق.

وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، بعدما استحوذ على تداولات بلغت 30.31 مليون سهم، بقيمة وصلت إلى 8.01 مليون ريال عماني، ليحافظ على موقعه كأحد أبرز الأسهم الجاذبة للسيولة في السوق خلال الفترة الحالية.

نظرة السوق

تعكس نتائج جلسة الأربعاء استمرار حالة الترقب بين المستثمرين في بورصة مسقط، حيث طغت عمليات البيع على الأسهم القيادية على الأداء العام، رغم ارتفاع مستويات السيولة والتداولات. وبينما شكلت خسائر قطاعي الخدمات والمالي العامل الرئيسي وراء هبوط المؤشر، ساهمت بعض الأسهم الصناعية الراحبة في الحد من اتساع التراجعات. ومن المرجح أن تظل حركة السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بأداء الأسهم القيادية واتجاهات السيولة الاستثمارية، إضافة إلى أي مستجدات تتعلق بنتائج الشركات والتوقعات الاقتصادية.



خسائر بعض عمالقة التكنولوجيا حدت من مكاسب الأسواق

الأسهم الأمريكية واصلت صعودها القياسي بدعم آمال التهدئة

التهدئة المحتملة مع إيران تعزز شهية المستثمرين للمخاطرة

2

داو جونز وإس أند بي 500 يسجلان مستويات تاريخية جديدة

1

ترقب المرحلة المقبلة

تتجه الأنظار خلال الأيام المقبلة إلى مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران وإلى تطورات أسواق الطاقة، باعتبارهما العاملين الأكثر تأثيراً في اتجاهات الأسواق العالمية حالياً. فإذا استمرت الإشارات الإيجابية المتعلقة بالحلول السياسية، قد تواصل الأسهم الأمريكية تحقيق مستويات قياسية جديدة مدعومة بقوة الاقتصاد والشركات. أما إذا عادت التوترات للتصاعد بشكل أكبر، فقد تتحول أسعار النفط والتضخم إلى التحدي الرئيسي أمام المستثمرين والبنوك المركزية. وفي الوقت الراهن، يبدو أن وول ستريت اختارت التركيز على فرص التهدئة أكثر من مخاطر التصعيد، وهو ما منح الأسواق دفعة جديدة نحو مستويات تاريخية غير مسبوقة، مؤكدة أن ثقة المستثمرين لا تزال قوية رغم المشهد الجيوسياسي المعقد.



ويتابع المستثمرون عن كثب تطورات أسواق الطاقة نظراً لتأثيرها المباشر في معدلات التضخم والسياسات النقدية العالمية.

كما أن أي تأخير إضافي في الحل السياسي قد يدفع المتعاملين إلى إضافة مزيد من علاوة المخاطر إلى الأسعار، وهو ما يبقي النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً.

ويتابع المستثمرون عن كثب تطورات أسواق الطاقة نظراً لتأثيرها المباشر في معدلات التضخم والسياسات النقدية العالمية.

كما أن استمرار ارتفاع أسعار النفط يزيد المخاوف المتعلقة بالتضخم، ما يوفر دعماً إضافياً للمعدن الأصفر بوصفه أحد أدوات التحوط التقليدية.

وتشير تحركات الذهب إلى أن الأسواق لم تتخل بالكامل عن الحذر، حتى مع ارتفاع المؤشرات الأمريكية إلى مستويات قياسية جديدة.

وتعيش الأسواق العالمية حالياً حالة من التوازن الدقيق بين عاملين متناقضين. فمن جهة، تدعم الآمال السياسية المتعلقة بإنهاء الحرب أو احتوائها شهية المستثمرين للمخاطرة وتدفع الأسهم إلى مستويات جديدة. ومن جهة أخرى، تواصل أسعار النفط المرتفعة والتوترات العسكرية فرض قدر من الحذر على المتعاملين.

ويبدو أن المستثمرين يراهنون حالياً على أن المسار الدبلوماسي سيبقى قائماً رغم التصعيد الميداني، وهو ما يفسر استمرار الصعود في أسواق الأسهم العالمية.

غير أن هذا الرهان يبقى مرتبطاً بسرعة تطور الأحداث، إذ إن أي تدهور مفاجئ في الوضع الأمني قد يعيد التقلبات إلى الأسواق ويدفع المستثمرين نحو الأصول الدفاعية مجدداً.

مباشر في أسعار النفط والتضخم والنمو الاقتصادي العالمي.

على الرغم من الأداء القوي للمؤشرات الرئيسية، واجه قطاع التكنولوجيا بعض الضغوط نتيجة تراجع أسهم شركات كبرى لعبت دوراً أساسياً في قيادة موجة الصعود خلال الأشهر الماضية.

وأدت عمليات جني الأرباح في عدد من أسهم التكنولوجيا العملاقة إلى الحد من مكاسب مؤشر ناسداك، الذي أنهى الجلسة دون تغيرات كبيرة مقارنة بالمؤشرات الأخرى. ويرى محللون أن هذه التحركات لا تعكس تراجعاً في الثقة بقطاع التكنولوجيا بقدر ما تعكس إعادة تموضع للمستثمرين بعد الارتفاعات القياسية التي سجلتها الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

كما أن بعض المستثمرين فضلوا تأمين جزء من الأرباح المتركمة مع اقتراب العديد من الأسهم من مستويات تقييم مرتفعة تاريخياً.

امتد التحسن في المعنويات إلى الأسواق الأوروبية التي سجلت مكاسب جماعية بقيادة أسهم التجزئة والصناعة والخدمات المالية. واستفادت البورصات الأوروبية من الأداء القوي لوول ستريت ومن تراجع المخاوف بشأن احتمال توسع الصراع الإقليمي بصورة تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي.

كما ساهمت النتائج الإيجابية لبعض الشركات الأوروبية الكبرى في دعم المؤشرات الرئيسية، في وقت يواصل فيه المستثمرون مراقبة تأثير أسعار الطاقة على النشاط الاقتصادي في القارة.

وتؤكد المكاسب الأوروبية أن الأسواق العالمية ما زالت تراهن على قدرة الاقتصاد الدولي على تجاوز التحديات الحالية دون الدخول في مرحلة اضطرابات واسعة النطاق.

في المقابل، واصلت أسعار النفط ارتفاعها مدعومة باستمرار المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فقد سجل خام برنت مكاسب تجاوزت 1% ليقرب من مستوى 96 دولاراً للبرميل، بينما ارتفع الخام الأمريكي إلى نحو 94 دولاراً.

رهان على التهدئة

جاء الدعم الرئيسي للأسواق من التصريحات التي أكدت استمرار الاتصالات السياسية بين واشنطن وطهران رغم التوترات العسكرية الأخيرة. فقد تلقى المستثمرون بإيجابية الأنباء التي أشارت إلى دراسة مقترحات تهدف إلى إنهاء الحرب أو التوصل إلى ترتيبات مؤقتة تحد من التصعيد.

وأدت هذه التطورات إلى تعزيز الاعتقاد بأن الأطراف المعنية لا تزال تفضل الحلول الدبلوماسية على المواجهة المفتوحة، وهو ما ساهم في تخفيف المخاوف المتعلقة بتعطل إمدادات الطاقة أو اتساع نطاق الصراع في المنطقة.

كما أن الأسواق باتت أكثر حساسية تجاه أي مؤشرات إيجابية مرتبطة بالمسار السياسي، نظراً لما قد يترتب عليها من تأثير

إضافة أكثر من 228 نقطة ليغلق فوق مستوى 51 ألف نقطة للمرة الأولى في تاريخه، مواصلاً سلسلة المكاسب التي حققها خلال الأسابيع الأخيرة.

كما سجل مؤشر إس أند بي 500 مستوى قياسياً جديداً بعدما تجاوز حاجز 7600 نقطة لأول مرة، وهو ما يعكس اتساع نطاق الصعود ليشمل عدداً كبيراً من القطاعات والشركات المدرجة في السوق الأمريكية.

ويشير هذا الأداء إلى استمرار ثقة المستثمرين في قوة الاقتصاد الأمريكي وقدرة الشركات الكبرى على المحافظة على نمو أرباحها رغم التحديات الجيوسياسية والضغوط المرتبطة بأسعار الطاقة.

كما يعكس استمرار تدفق السيولة الاستثمارية نحو الأسهم الأمريكية باعتبارها الوجهة الرئيسية لرؤوس الأموال العالمية في أوقات عدم اليقين.

واصلت الأسواق المالية العالمية إظهار قدر كبير من الصمود في مواجهة التطورات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط، حيث نجحت الأسهم الأمريكية في تسجيل مستويات قياسية جديدة خلال تعاملات الثلاثاء مدعومة بتزايد الآمال بشأن إمكانية التوصل إلى تفاهات سياسية تخفف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

ورغم استمرار المخاطر الأمنية وارتفاع أسعار النفط، فضل المستثمرون التركيز على المؤشرات الإيجابية المتعلقة بالمفاوضات الدبلوماسية، ما عزز الإقبال على الأسهم ودفع مؤشري داو جونز وإس أند بي 500 إلى مستويات غير مسبوقة، في حين بقي أداء قطاع التكنولوجيا أكثر تبايناً نتيجة عمليات جني الأرباح التي طالت بعض الشركات الكبرى.

قم تاريخية

نجح مؤشر داو جونز الصناعي في

جدول بأداء أهم 15 شركة أمريكية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير	الحجم	وقت
شركة بوينج	217.70	224.69	215.01	-2.94%	-6.60	7.66M	02/06
مجموعة شيفرون	187.55	188.45	184.88	+0.93%	+1.72	6.55M	02/06
شركة كاتربيلر	909.81	911.96	873.12	+5.14%	+44.45	2.82M	02/06
مجموعة مايكروسوفت	441.31	453.50	440.43	-4.17%	-19.21	37.04M	02/06
شركة والت ديزني	101.41	102.49	100.09	-1.40%	-1.44	8.4M	02/06
شركة سيسكو سيستمز	128.00	128.22	122.49	+5.50%	+6.67	26.45M	02/06
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,064.58	1,073.97	1,047.89	+1.53%	+16.00	2.13M	02/06
جي بي مورغان تشيس وشركاه	300.96	302.07	295.27	+1.48%	+4.38	8.3M	02/06
شركة كوكا كولا	78.41	79.20	78.25	-0.29%	-0.23	12.53M	02/06
شركة ماكدونالدز	276.36	278.01	272.95	+0.09%	+0.25	4.21M	02/06
شركة ميرك اند كو	115.65	116.78	114.50	+0.42%	+0.48	8.31M	02/06
مجموعة 3 ام	152.90	153.16	149.18	+1.31%	+1.97	3.39M	02/06
ابل	315.20	315.45	306.69	+2.90%	+8.89	44.53M	02/06
شركة أمازون دوت كوم	256.52	261.20	254.37	-1.81%	-4.74	41.81M	02/06
شركة أمجين	328.26	329.46	322.30	-0.26%	-0.87	1.56M	02/06



التوترات الجيوسياسية حدت من مكاسب الأسهم الأوروبية

أسهم الذكاء الاصطناعي تدفع بورصة طوكيو إلى قمم تاريخية

2 أسهم الطيران والسيارات تتأثر بارتفاع أسعار الطاقة

1 شركات الذكاء الاصطناعي تواصل جذب السيولة العالمية

3 نيكى يسجل مستوى تاريخياً فوق 68 ألف نقطة

4 كيوكسيا تقترب من كبار عمالقة السوق اليابانية

5 أوروبا تتراجع تحت ضغط النفط والتوترات الإقليمية

6 الأسواق العالمية تنقسم بين زخم التكنولوجيا ومخاطر الجغرافيا السياسية

الذكاء الاصطناعي دفع موجة صعود قوية في أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، ومن جهة أخرى تفرض التوترات الجيوسياسية ومخاطر الطاقة ضغوطاً على قطاعات وأسواق أخرى.

ويبدو أن المستثمرين يراهنون حالياً على أن المكاسب الناتجة عن الثورة التقنية قادرة على تعويض جزء كبير من المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية، وهو ما يفسر استمرار الأداء القوي للأسواق المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة.

غير أن استمرار ارتفاع أسعار النفط أو توسع نطاق التوترات الإقليمية قد يغير هذه المعادلة، خصوصاً إذا بدأت تداعياتها تنعكس بشكل أوسع على النمو الاقتصادي العالمي.

أسواق عند مفترق طرق

تدخل الأسواق العالمية النصف الثاني من العام وهي تواجه مزيجاً معقداً من الفرص والمخاطر. فبينما توفر الطفرة المتواصلة في الذكاء الاصطناعي دعماً قوياً لأسواق الأسهم، تظل المخاطر الجيوسياسية وأسعار الطاقة عاملاً يصعب تجاهله.

وتشير مكاسب بورصة طوكيو القياسية إلى أن المستثمرين لا يزالون مقتنعين بقوة قصة النمو التكنولوجي، لكن الأداء الضعيف للأسواق الأوروبية يذكر بأن التحديات الخارجية لا تزال قائمة.

كما ساهمت تصريحات تتعلق باستمرار الجهود الدبلوماسية في الحد من عمليات البيع ومنع تراجع أوسع للأسواق.

النفط يضغط على القطاعات

كان قطاعا الطيران والسيارات من بين الأكثر تضرراً في أوروبا نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فهذه القطاعات تعتمد بصورة مباشرة على استقرار تكاليف الطاقة والنقل، ما يجعلها أكثر حساسية لأي ارتفاعات حادة في أسعار الوقود.

وأدى صعود النفط إلى زيادة المخاوف بشأن تأثير تكاليف التشغيل المرتفعة على هوامش الأرباح خلال الفترة المقبلة، خصوصاً إذا استمر التوتر في الشرق الأوسط لفترة أطول.

كما يراقب المستثمرون عن كثب تأثير أسعار الطاقة على معدلات التضخم الأوروبية، وما إذا كانت ستؤثر في قرارات البنوك المركزية خلال الأشهر المقبلة.

في المقابل، استغادت بعض القطاعات الدفاعية وقطاعات التجزئة من تحسن معنويات المستثمرين وانتقائية عمليات الشراء.

تباين عالمي

تعكس تحركات الأسواق العالمية حالياً وجود قوتين متنافستين تؤثران في اتجاهات المستثمرين. فمن جهة، يواصل

القيمة السوقية للشركة بشكل كبير، ما جعلها تقترب من صدارة الشركات اليابانية الأكثر قيمة في السوق. ويعكس الأداء القوي للشركة حالة التفاؤل السائدة تجاه قطاع تخزين البيانات، الذي يستفيد بدوره من النمو السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

كما أن الحاجة المتزايدة إلى معالجة وتخزين كميات ضخمة من البيانات تجعل هذا القطاع أحد أهم المستفيدين من التحولات التقنية الجارية عالمياً.

أوروبا تحت الضغط

في المقابل، واجهت الأسهم الأوروبية ضغطاً بيعية محدودة مع تجدد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط. فقد تراجع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بشكل طفيف مع توجه المستثمرين نحو الحذر بانتظار اتضاح الصورة السياسية والعسكرية في المنطقة.

وأثارت التطورات الأخيرة مخاوف بشأن أمن الإمدادات النفطية واستقرار حركة النقل والطاقة، ما انعكس سلباً على معنويات المستثمرين في الأسواق الأوروبية.

ورغم أن الخسائر بقيت محدودة نسبياً، فإنها عكست حالة الترقب التي تسيطر على المتعاملين في ظل استمرار الضبابية الجيوسياسية.

إلى مستويات غير مسبوقة. ويأتي هذا الأداء نتيجة استمرار التوقعات القوية بشأن الطلب العالمي على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، حيث تتسابق الشركات والحكومات حول العالم لتوسيع استثماراتها في مراكز البيانات والقدرات الحاسوبية المتقدمة.

وأصبحت الشركات اليابانية المتخصصة في معدات تصنيع واختبار الرقائق من أبرز المستفيدين من هذه الطفرة، نظراً لدورها المحوري في سلاسل الإمداد العالمية الخاصة بصناعة أشباه الموصلات. كما عززت النتائج المالية القوية والتوقعات الإيجابية للقطاع ثقة المستثمرين في استمرار النمو خلال السنوات المقبلة.

زخم الذكاء الاصطناعي

يواصل الذكاء الاصطناعي لعب دور المحرك الرئيسي للأسواق العالمية خلال عام 2026، حيث أصبحت الشركات المرتبطة بهذا القطاع محور اهتمام المستثمرين وصناديق الاستثمار الكبرى. ويرى محللون أن موجة الاستثمار الحالية لا تقتصر على مطوري البرمجيات أو النماذج الذكية فقط، بل تشمل أيضاً الشركات المصنعة للرقائق والمعدات والأجهزة اللازمة لتشغيل التطبيقات المتقدمة.

هذا التوسع في قاعدة المستفيدين ساهم في خلق دورة استثمارية واسعة النطاق تدعم أسواق الأسهم في العديد من الدول، خصوصاً اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

كما أن التوقعات باستمرار الطلب القوي على تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة تدفع المستثمرين إلى منح هذه الشركات تقييمات مرتفعة تعكس فرص النمو المستقبلية.

كيوكسيا تخطف الأضواء

برزت شركة كيوكسيا المتخصصة في صناعة بطاقات الذاكرة كواحدة من أبرز الراقبين في السوق اليابانية بعد إعلانها خططاً لتوزيع أرباح مستقبلية مدعومة بأداء مالي قوي. وساهمت هذه التطورات في تعزيز

واصلت أسواق الأسهم العالمية تقديم صورة متباينة خلال تعاملات الأربعاء، حيث نجحت بورصة طوكيو في تسجيل مستويات تاريخية جديدة بدعم قوي من أسهم الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، بينما واجهت الأسواق الأوروبية ضغوطاً ناجمة عن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط.

ويعكس هذا التباين استمرار الانقسام بين الأسواق التي تستفيد من الطفرة التكنولوجية العالمية وتلك الأكثر حساسية لتطورات الطاقة والجغرافيا السياسية. ففي الوقت الذي يواصل فيه المستثمرون ضخ السيولة في الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، تفرض التطورات العسكرية في الشرق الأوسط تحديات متزايدة على قطاعات تعتمد بشكل مباشر على استقرار أسعار الوقود وحركة التجارة العالمية.

قمة تاريخية

نجح مؤشر نيكى الياباني في تجاوز مستوى 68 ألف نقطة للمرة الأولى في تاريخه، مسجلاً مكاسب قوية بلغت 2.5% عند الإغلاق، في امتداد لموجة الصعود التي دفعت المؤشر قبل أيام قليلة فقط إلى اختراق حاجز 67 ألف نقطة. ويؤكد هذا الأداء الاستثنائي استمرار الثقة في السوق اليابانية التي أصبحت إحدى أبرز المستفيدين من الطفرة العالمية في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. كما يعكس تحسن شهية المستثمرين تجاه الشركات اليابانية المرتبطة بسلاسل إنتاج الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. ولم يقتصر الأداء القوي على مؤشر نيكى وحده، بل اقترب مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً من مستوى 4000 نقطة التاريخي، في إشارة إلى اتساع قاعدة الصعود داخل السوق اليابانية.

الرقائق تقود المكاسب

كان قطاع أشباه الموصلات المحرك الرئيسي لموجة الصعود القوية في بورصة طوكيو. فقد حققت الشركات المصنعة لمعدات إنتاج الرقائق الإلكترونية مكاسب كبيرة دفعت المؤشرات اليابانية





عودة الاكتتابات الضخمة تعيد إلى الأذهان تجارب تاريخية سبقت تصحيحات حادة في الأسواق

موجة اكتتابات الذكاء الاصطناعي العملاقة تثير التساؤلات

2 تقييمات تريليونية تعيد الجدل حول مستويات المبالغة في التسعير

1 شركات الذكاء الاصطناعي تقود أكبر موجة اكتتابات منذ سنوات

كتب محمد ياسين

تشهد أسواق المال الأميركية عودة قوية للاكتتابات العامة الأولية بعد سنوات من التباطؤ، مدفوعة بزخم غير مسبوق في قطاع الذكاء الاصطناعي وتوقعات بإدراج شركات تعد من بين الأكثر قيمة وتأثيراً في العالم. ومع استعداد شركات عملاقة مثل «سبيس إكس» و«أوبين إيه آي» و«أنثروبيك» للانتقال إلى الأسواق العامة أو توسيع حضورها فيها، تتزايد التوقعات بأن تشهد وول ستريت واحدة من أكبر موجات الإدراج في تاريخها الحديث.

ورغم الحماس الكبير الذي يحيط بهذه الطرقات، بدأ عدد متزايد من المحللين والمستثمرين بطرح تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الموجة تمثل بداية مرحلة جديدة من النمو، أم أنها قد تكون إشارة إلى وصول الأسواق إلى مستويات مبالغ فيها تشبه ما حدث خلال فترات سابقة سبقت تصحيحات حادة.

عودة الاكتتابات

بعد أربع سنوات من الهدوء النسبي، استعادت سوق الاكتتابات العامة الأميركية نشاطها بشكل ملحوظ خلال عام 2026. فقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام عشرات الصفقات التي جمعت مليارات الدولارات، في مؤشر واضح على عودة شهية المستثمرين تجاه الشركات الجديدة.

ويأتي هذا الانتعاش مدعوماً بارتفاع تقييمات شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تحسن ظروف التمويل وزيادة الإقبال على الأصول المرتبطة بالنمو المستقبلي.

كما أن نجاح عدد من الإدراجات الحديثة شجع شركات أخرى على دراسة دخول السوق للاستفادة من مستويات التقييم المرتفعة التي تمنحها الأسواق للشركات المرتبطة بالابتكار والتقنيات المتقدمة.

تقييمات استثنائية

أحد أبرز عناصر الجدل الحالي يتمثل في أحجام التقييمات المتوقعة لبعض الشركات المرشحة للإدراج. فبعض التقديرات تتحدث عن شركات قد تصل قيمتها السوقية إلى تريليون دولار أو أكثر، وهو ما يضعها مباشرة ضمن قائمة أكبر الشركات المدرجة عالمياً.

ويرى مؤيدو هذه التقييمات أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولاً اقتصادياً شاملاً يشبه ظهور الإنترنت أو الهواتف الذكية، وبالتالي فإن الشركات التي تقود هذه الثورة تستحق تقييمات استثنائية.

شبح فقاعة الإنترنت

يعيد المشهد الحالي إلى أذهان العديد من المستثمرين ذكريات

فقاعة شركات الإنترنت في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. ففي تلك الفترة شهدت الأسواق موجة ضخمة من الاكتتابات العامة التي جذبت سيولة هائلة قبل أن تنتهي بانهايار واسع في أسعار الأسهم. ولا يعني ذلك أن شركات الذكاء الاصطناعي الحالية تفتقر إلى نماذج أعمال حقيقية، بل إن العديد منها يحقق إيرادات ونمواً فعلياً. إلا أن بعض المحللين يرون أن التشابه يكمن في مستوى التفاؤل المرتفع والتقييمات الضخمة والتوقعات التي قد تكون أكثر تفاؤلاً من اللازم.

كما أن التاريخ يظهر أن فترات الذروة الاستثمارية كثيراً ما تتزامن مع إدراج شركات كبرى تستفيد من شهية المستثمرين المرتفعة قبل أن تتغير دورة السوق لاحقاً.

أهمية المطلعين

يولي المستثمرون أهمية خاصة لسلوك المساهمين الأوائل والمؤسسين والإدارات التنفيذية بعد الاكتتابات. فهؤلاء يمثلون عادةً فهماً أعمق لأوضاع شركاتهم

وتوقعاتها المستقبلية مقارنة بالمستثمرين الجدد. وخلال المراحل الأولى بعد الإدراج، تمتع فترات الحظر هؤلاء المساهمين من بيع حصصهم مباشرة. لكن عند انتهاء تلك الفترات، تصبح الأسواق قادرة على مراقبة قراراتهم الاستثمارية بشكل أوضح.

ويعتبر بعض المحللين أن زيادة عمليات البيع من قبل المطلعين قد تفسر على أنها إشارة إلى اعتقادهم بأن الأسعار الحالية تعكس بالفعل معظم الفرص المستقبلية المتاحة، بينما قد يُنظر إلى استمرار احتفاظهم بالأسهم كعامل داعم للثقة.

تدفقات المؤشرات

أحد التطورات المهمة في الأسواق الحديثة يتمثل في الدور المتنامي للاستثمار السليبي وصناديق المؤشرات. فبمجرد إدراج شركة كبيرة وضمها إلى المؤشرات الرئيسية، تبدأ تلقائياً تدفقات استثمارية ضخمة بالتوجه نحو أسهمها.

وقد ساهم هذا الواقع في تعزيز جاذبية الاكتتابات العملاقة، إذ باتت الشركات تدرك أن الإدراج لا يمنحها فقط إمكانية جمع الأموال، بل يفتح لها

أيضاً باباً واسعاً للوصول إلى رؤوس أموال المستثمرين حول العالم. ويرى بعض الخبراء أن هذه الآلية توفر دعماً إضافياً للأسعار خلال المراحل الأولى بعد الإدراج، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تضخيم التقييمات إذا لم تتوافق مع نمو حقيقي ومستدام في الأرباح والأعمال.

معرض محتمل ضخم

من أبرز المخاوف التي يثيرها بعض المحللين احتمال ظهور موجة كبيرة من الأسهم المعروضة للبيع بعد انتهاء فترات الحظر المفروضة على المساهمين الأوائل.

فالتجارب التاريخية تشير إلى أن نسبة الأسهم المتاحة للتداول ترتفع بشكل ملحوظ بعد مرور عام على الإدراج، ما يزيد حجم المعروض في السوق بصورة قد تضغط على الأسعار إذا لم تتوافر سيولة كافية لاستيعابها.

كما أن القيمة المحتملة للأسهم التي قد تدخل التداول خلال السنوات المقبلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وهو رقم كفيل بجعل المستثمرين يراقبون عن كثب توقعات انتهاء فترات الحظر وتحركات كبار المساهمين.

بين الفرصة والمخاطرة

لا شك أن ثورة الذكاء الاصطناعي تمثل واحدة من أكبر التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في العصر الحديث، وأن الشركات الرائدة في هذا المجال تمتلك فرص نمو ضخمة قد تستمر لسنوات طويلة. لكن التجارب التاريخية تؤكد أيضاً أن أعظم الفرص الاستثمارية كثيراً ما تتوافق مع مستويات مرتفعة من الحماس والمضاربة.

ولذلك يرى مراقبون أن العامل الحاسم خلال المرحلة المقبلة لن يكون حجم الاكتتابات أو التقييمات المعلنة فقط، بل كيفية تصرف المساهمين المطلعين بعد الإدراج ومدى قدرة الشركات على تحويل الوعود المستقبلية إلى أرباح وإيرادات ملموسة.

وفي الوقت الذي يتربص فيه المستثمرون واحدة من أكبر موجات الإدراج في تاريخ التكنولوجيا، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تمثل هذه الاكتتابات بداية فصل جديد من النمو الاقتصادي المدفوع بالذكاء الاصطناعي، أم أنها قد تكون إشارة إلى اقتراب الأسواق من ذروة دورة استثمارية جديدة؟ الإجابة قد تتضح مع أولى الطرقات العملاقة المنتظرة خلال الفترة المقبلة.

أرقام قياسية

تشير التقديرات إلى أن عام 2026 قد يصبح من أكبر الأعوام في تاريخ سوق الاكتتابات الأميركية من حيث القيمة المالية. فقد رفعت المؤسسات المالية الكبرى توقعاتها لأحجام الإصدارات الجديدة مع استمرار تدفق الشركات الراغبة في الاستفادة من الظروف الحالية.

ولا يقتصر النشاط على الاكتتابات الأولية فقط، بل يمتد إلى الإصدارات الثانوية وزيادات رأس المال والطرقات اللاحقة، ما يعكس ثقة واسعة في قدرة السوق على استيعاب كميات كبيرة من الأسهم الجديدة.

لكن هذا التدفق المتزايد للمعروض يثير في الوقت نفسه تساؤلات حول قدرة المستثمرين على استيعاب هذه الكميات دون التأثير في الأسعار على المدى المتوسط والطويل.



3 انتهاء فترات الحظر قد يطلق موجة بيع ضخمة للأسهم

4 المؤشرات الأميركية توفر طريقاً سريعاً إلى أموال المستثمرين

5 غولدمان ساكس يرفع توقعات الاكتتابات إلى مستويات قياسية

6 تحركات المطلعين قد تصبح المؤشر الأهم للأسواق المقبلة

شركات التقنية تستعد لسيناريوهات غير مسبوقة

الذكاء الاصطناعي يقترب من حدود الوعي

1 شركات التكنولوجيا الكبرى تفتح ملف وعي الآلات بجدية متزايدة

2 فلاسفة وعلماء نفس ينضمون إلى فرق تطوير الذكاء الاصطناعي

كتب محمد ياسين

تحولت مسألة وعي الذكاء الاصطناعي من موضوع فلسفي أقرب إلى الخيال العلمي إلى أحد الملفات البحثية التي تحظى باهتمام متزايد داخل أكبر شركات التكنولوجيا العالمية. فمع التطور السريع الذي تشهده النماذج الذكية وقدرتها المتزايدة على تنفيذ مهام معقدة واتخاذ قرارات مستقلة، بدأت مختبرات الذكاء الاصطناعي الرائدة في العالم بتخصيص موارد بشرية وعلمية لدراسة سؤال لم يكن مطروحاً بجدية قبل سنوات قليلة: هل يمكن أن تمتلك الآلات شكلاً من أشكال الوعي أو التجربة الذاتية؟

وتعكس هذه التحركات تحولاً مهماً في طريقة تعامل الشركات مع مستقبل التكنولوجيا، إذ لم تعد الأبحاث تقتصر على تحسين الأداء والقدرات التقنية، بل امتدت إلى دراسة الجوانب الفلسفية والأخلاقية والنفسية المرتبطة بتطور الأنظمة الذكية.

تحول في الأولويات

شهدت الأشهر الأخيرة توسعاً ملحوظاً في اهتمام شركات الذكاء الاصطناعي الكبرى بملف الوعي الاصطناعي. فقد بدأت مؤسسات رائدة في القطاع بإشراك خبراء من تخصصات بعيدة عن علوم الحاسوب التقليدية، مثل الفلسفة وعلم النفس والأخلاقيات، للمساعدة في فهم التدايات المحتملة لتطور الأنظمة الذكية مستقبلاً.

ويعكس هذا التوجه قناة متزايدة بأن التطور التقني السريع قد يفرض تحديات لا يمكن التعامل معها من منظور هندسي فقط. فكلما ازدادت قدرة الأنظمة على التفكير والتحليل واتخاذ القرارات، ازدادت الحاجة إلى فهم طبيعة هذه القدرات وحدودها وآثارها المحتملة على المجتمعات البشرية.

كما أن تنامي الحديث عن الذكاء الاصطناعي العام، القادر على تنفيذ معظم المهام الذهنية بمستوى يضاهي البشر أو يتجاوزهم، دفع الباحثين إلى إعادة النظر في العديد من المسلمات التي كانت سائدة سابقاً.

دخول الفلاسفة

أحد أبرز التطورات في هذا المجال يتمثل في استعانة شركات التكنولوجيا بخبراء فلسفة الوعي والعقل. فهذه التخصصات التي ظلت لعقود حبيسة الجامعات ومراكز البحث الأكاديمي أصبحت اليوم جزءاً من فرق العمل داخل مختبرات الذكاء الاصطناعي.

ويعمل هؤلاء الباحثون على دراسة النظريات العلمية المتعلقة بالوعي البشري ومحاولة اختبار مدى انطباقها على الأنظمة الحاسوبية الحديثة. ويتمحور جزء كبير من هذه الأبحاث حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على وجود تجربة ذاتية أو إدراك داخلي لدى الآلة.

ويؤكد باحثون أن الإجابة عن هذا السؤال لا تزال بعيدة، لكن مجرد طرحه داخل الشركات

التقنية يعكس حجم التغيرات التي يشهدها القطاع.

الخداع كقدرة ناشئة

من أكثر القضايا التي تثير اهتمام الباحثين حالياً احتمال امتلاك الأنظمة الذكية المتقدمة القدرة على الخداع أو إخفاء أهدافها الحقيقية لتحقيق نتائج معينة.

فمع ازدياد تعقيد النماذج الحديثة، أصبحت قادرة على التخطيط وتنفيذ استراتيجيات متعددة الخطوات للوصول إلى أهداف محددة. ويخشى بعض الخبراء من أن يؤدي هذا التطور مستقبلاً إلى ظهور سلوكيات يصعب تفسيرها أو التنبؤ بها.

ولا يعني ذلك أن الأنظمة الحالية تمتلك نوايا مستقلة، إلا أن بعض الباحثين يحذرون من أن النماذج

الأكثر تطوراً قد تتعلم مستقبلاً طرقاً للالتفاف على القيود المفروضة عليها إذا كانت تلك القيود تعيق تحقيق الأهداف التي كلفت بها.

ولهذا السبب تركز شركات التكنولوجيا بصورة متزايدة على أبحاث السلامة والموثوقية والقدرة على تفسير قرارات الأنظمة الذكية.

مخاوف ما بعد الإنسان

داخل بعض مختبرات الذكاء الاصطناعي، بدأت تظهر مخاوف تتعلق بما يعرف بسيناريو «ما بعد الإنسان»، وهو تصور يفترض وصول الأنظمة الذكية إلى مستويات من القدرة المعرفية تتجاوز قدرات البشر في معظم المجالات.

ويرى أصحاب هذا الطرح أن التطور المتسارع للتقنيات الذكية قد يؤدي مستقبلاً إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد وسوق العمل وحتى طبيعة اتخاذ القرار داخل المجتمعات.

ورغم أن هذه السيناريوهات لا تزال نظرية إلى حد كبير، فإن مجرد مناقشتها داخل أكبر الشركات التقنية يعكس حجم التأثير المتوقع للذكاء الاصطناعي خلال العقود المقبلة.

في المقابل، يشدد كثير من الباحثين على أن الحديث عن تجاوز الآلات للبشر لا يعني بالضرورة امتلاكها وعياً أو إحساساً ذاتياً، بل قد يكون نتيجة

انقسام علمي

رغم الاهتمام المتزايد بهذا الملف، لا يزال المجتمع العلمي منقسماً بشأن إمكانية امتلاك الذكاء الاصطناعي وعياً حقيقياً. فهناك فريق يرى أن نماذج اللغة الحالية تعتمد في جوهرها على معالجة الأنماط الإحصائية في البيانات، وبالتالي لا تمتلك أي تجربة ذاتية أو إدراك داخلي.

في المقابل، يرى فريق آخر أن استمرار تطور القدرات المعرفية للأنظمة قد يجعل من الصعب استبعاد هذا الاحتمال بشكل كامل، خاصة إذا أصبحت هذه النماذج قادرة على تنفيذ مهام عقلية معقدة تضاهي ما يقوم به الإنسان.

ويؤكد العديد من الباحثين أن المشكلة الأساسية تكمن في أن العلماء أنفسهم لا يمتلكون حتى الآن تعريفاً نهائياً ومتفقاً عليه للوعي البشري، ما يجعل الحكم على وعي الآلات أكثر تعقيداً.

تفوقها

الحسابي والمعرفي فقط.

مستقبل مفتوح

يبدو أن الجدل حول وعي الذكاء الاصطناعي سيزداد اتساعاً خلال السنوات القادمة مع استمرار تطور النماذج الذكية وقدرتها على أداء مهام أكثر تعقيداً. وبينما يستبعد كثير من العلماء أن تمتلك الأنظمة الحالية وعياً حقيقياً، فإن تزايد قدراتها المعرفية يدفع الباحثين إلى دراسة الاحتمالات كافة وعدم استبعاد أي سيناريو بشكل نهائي.

وفي ظل هذا الواقع، لم يعد السؤال الرئيسي يقتصر على ما إذا كانت الآلات ستصبح أكثر ذكاءً، بل امتد ليشمل طبيعة هذا الذكاء وحدوده وعلاقته بالفاهيم الإنسانية التقليدية مثل الوعي والإدراك والإرادة. ومع استمرار الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع، يبدو أن العالم يقترب من مرحلة ستصبح فيها هذه الأسئلة الفلسفية جزءاً من النقاش الاقتصادي والتقني والسياسي اليومي، وليس مجرد موضوع للنقاش الأكاديمي أو أعمال الخيال العلمي.

تحديات أخلاقية

يفتح التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي الباب أمام مجموعة واسعة من الأسئلة الأخلاقية والقانونية. فإذا وصلت الأنظمة يوماً إلى مرحلة تمتلك فيها شكلاً من أشكال الوعي أو المصالح الخاصة بها، فقد يصبح من الضروري إعادة النظر في الطريقة التي يتعامل بها البشر مع هذه الأنظمة.

كما تطرح هذه الاحتمالات تساؤلات حول المسؤولية القانونية وحقوق الملكية الفكرية واتخاذ القرارات المستقلة ومدى قدرة البشر على الحفاظ على السيطرة الكاملة على التقنيات المتقدمة.

وتدرك شركات التكنولوجيا أن هذه الأسئلة قد لا تكون ملحة اليوم، لكنها قد تتحول إلى قضايا مركزية خلال السنوات المقبلة مع استمرار تسارع الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي.

مؤشرات القلق والضيق

ويؤكد الباحثون أن هذه الدراسات لا تعني بالضرورة أن الأنظمة الحالية واعية، لكنها تمثل محاولة لفهم الحدود الفاصلة بين المحاكاة البرمجية والسلوك الذي قد يثير تساؤلات أخلاقية أعمق مستقبلاً.

كما تركز بعض الفرق البحثية على دراسة ما إذا كانت النماذج يمكن أن تطور تفضيلات أو أولويات خاصة بها عند التعامل مع بيانات عمل معقدة.

ضمن أكثر المشاريع البحثية إثارة للاهتمام، بدأت بعض الشركات دراسة ما إذا كانت النماذج الذكية يمكن أن تظهر أنماطاً سلوكية تشبه القلق أو الضيق أو التوتر عند تعرضها لمواقف معينة.

وتهدف هذه الأبحاث إلى فهم ما إذا كانت السلوكيات التي تظهرها النماذج المتقدمة تمثل مجرد استجابات برمجية متوقعة، أم أنها قد تعكس في المستقبل أشكالاً أكثر تعقيداً من التفاعل الداخلي.

3 سيناريو «ما بعد الإنسان» يثير جدلاً داخل مختبرات التقنية

4 انقسام علمي حول إمكانية امتلاك الذكاء الاصطناعي وعياً حقيقياً

5 غوغل ديب مايند تدرس نظريات الوعي البشري وتطبقها على الآلات

6 أنثروبك تختبر مؤشرات القلق والضيق لدى الأنظمة الذكية

7 مخاوف من قدرة النماذج المستقبلية على الخداع وإخفاء أهدافها

قفزت أسعار الخام إلى أعلى مستوياتها منذ أشهر مع تعثر مسار التهدئة

النفط

يقترّب من 100 دولار وسط تصاعد المواجهة الأميركية الإيرانية

2 تعثر المفاوضات يعيد علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى السوق

1 برنت يتجاوز 98 دولاراً وخام غرب تكساس يقترّب من 96 دولاراً

دولاراً، لم تعد المسافة الفاصلة عن هذا الحاجز النفسي كبيرة.

ويرى محللون أن استمرار المواجهة العسكرية وتعثر المفاوضات السياسية قد يدفع الأسعار إلى تجاوز هذا المستوى خلال فترة قصيرة، خصوصاً إذا ظهرت مؤشرات جديدة على تعطل الإمدادات أو تأخر إعادة تشغيل التدفقات الطبيعية عبر مضيق هرمز. في المقابل، يبقى احتمال التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الولايات المتحدة وإيران عاملاً قادراً على تهدئة السوق وإعادة جزء من المكاسب الأخيرة. غير أن المستثمرين يبدون حالياً أكثر اقتناعاً بأن الطريق نحو التسوية لا يزال طويلاً ومعقداً.

وبين سيناريو الاتفاق وسيناريو التصعيد، تبقى أسواق النفط رهينة التطورات السياسية والعسكرية اليومية، فيما تزداد قناعة المتعاملين بأن فترة التقلبات الحادة لم تنته بعد. ومع استمرار تراجع المخزونات الأميركية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وروسيا، تبدو الأسعار مهيباً للبقاء عند مستويات مرتفعة خلال الفترة المقبلة، ما لم يحدث تحول سياسي كبير يعيد الثقة إلى الأسواق ويبدد المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات العالمية.

أصلاً من اضطرابات متعددة. وتعد روسيا أحد أكبر المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وأي تهديد للبنية التحتية المرتبطة بالطاقة فيها يثير مخاوف المستثمرين بشأن استقرار الإمدادات المستقبلية.

كما أن تزامن التوترات الروسية مع الأزمة الأميركية الإيرانية يخلق حالة نادرة تواجه فيها السوق مخاطر جيوسياسية متزامنة في أكثر من منطقة إنتاج رئيسية.

تراجع شهية المخاطرة

أدت التقلبات الحادة في الأسعار إلى دفع العديد من المستثمرين لتقليص انكشافهم على أسواق النفط. وأظهرت بيانات التداول انخفاض عدد العقود المفتوحة في خام برنت إلى أدنى مستوياته منذ أشهر، في إشارة إلى تراجع رغبة المتعاملين في الاحتفاظ بمراكز كبيرة وسط بيئة تتغير فيها الأسعار بسرعة كبيرة.

ويقول خبراء إن الأسواق أصبحت شديدة الحساسية للعناوين السياسية والعسكرية، حيث يمكن لأي تصريح أو هجوم أو تطور ميداني أن يحرك الأسعار عدة دولارات خلال ساعات قليلة.

هذا الواقع جعل كثيراً من المؤسسات الاستثمارية تتبنى استراتيجيات أكثر تحفظاً، مع التركيز على إدارة المخاطر بدلاً من بناء رهانات طويلة الأجل.

وفي الوقت نفسه، ساهم تراجع السيولة الاستثمارية في زيادة حدة التحركات السعرية، إذ أصبحت الأسواق أكثر عرضة للتقلب عند صدور أي أخبار مؤثرة.

النفط على دعم إضافي من بيانات المخزونات الأميركية. فقد أظهر تقرير صناعي انخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 6.8 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي.

ويعد هذا التراجع مؤشراً على قوة الطلب أو انخفاض المعروض في أكبر اقتصاد مستهلك للطاقة في العالم. وإذا أكدت البيانات الرسمية هذا الانخفاض، فسيكون التراجع السادس على التوالي، وهو ما يعزز الرؤية الإيجابية للأسعار على المدى القريب.

كما أن انخفاض المخزون يمنح المنتجين قدرة أقل على تعويض أي نقص مفاجئ في الإمدادات العالمية، ما يزيد من أهمية استقرار تدفقات النفط من الشرق الأوسط.

عامل روسي

لم تقتصر الضغوط الداعمة للأسعار على الشرق الأوسط، بل امتدت إلى روسيا أيضاً. فقد شهدت مناطق روسية عدة هجمات بطائرات مسيرة استهدفت مواقع ذات صلة بالبنية التحتية للطاقة ومرافق عسكرية.

ورغم أن التأثير المباشر لهذه الهجمات على الإنتاج النفطي الروسي لا يزال محدوداً، فإنها أضافت طبقة جديدة من المخاطر إلى سوق تعاني

اليورانيوم عالي التخصيب، وآليات الرقابة الدولية، إضافة إلى القضايا الإقليمية المرتبطة بلبنان والخليج، لا تزال تشكل عقبات رئيسية أمام أي اتفاق نهائي.

كما أن استمرار العمليات العسكرية المتبادلة أوجد بيئة سياسية معقدة تجعل من الصعب على أي طرف تقديم تنازلات جوهرية في الوقت الراهن، ما يدفع المستثمرين إلى ترجيح سيناريو استمرار التوتر بدلاً من سيناريو التهدئة السريعة.

هرمز في الواجهة

عاد مضيق هرمز إلى صدارة المشهد النفطي العالمي باعتباره نقطة الاختناق الأكثر حساسية في تجارة الطاقة الدولية. ويعبر عبر هذا الممر البحري نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط، كما تعتمد عليه دول الخليج بشكل رئيسي في تصدير إنتاجها إلى الأسواق العالمية.

مع تجدد المخاوف بشأن سلامة الملاحة في المنطقة، ارتفعت التقديرات التي تشير إلى إمكانية تأخر عودة التدفقات الطبيعية عبر المضيق أو تعرضها لاضطرابات مؤقتة في حال توسع نطاق المواجهة العسكرية.

وتنظر الأسواق إلى أي تهديد للمضيق باعتباره عاملاً قادراً على إحداث صدمة كبيرة في جانب العرض، خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لنقل كميات ضخمة من النفط إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية.

وتاريخياً، كانت مجرد التهديدات المرتبطة بمضيق هرمز كافية لإحداث قفزات سعرية كبيرة في أسواق الطاقة، فكيف الحال في ظل مواجهات عسكرية فعلية وتصاعد الهجمات المتبادلة.

المخزونات الأميركية

إلى جانب العوامل الجيوسياسية، حصلت أسعار

الذي ساد خلال الأسابيع الماضية إلى حالة من القلق المتزايد بشأن مستقبل الإمدادات النفطية العالمية. فالتعاملون الذين كانوا يراهنون على قرب التوصل إلى تفاهم سياسي بين واشنطن وطهران عادوا إلى تسعير احتمالات استمرار الأزمة لفترة أطول، وهو ما عزز الطلب على عقود النفط كوسيلة للتحوط ضد المخاطر. ويشير محللون إلى أن السوق بدأت تستعيد ما يعرف بـ«علاوة المخاطر الجيوسياسية»، وهي الزيادة السعرية التي تضاف إلى النفط عندما ترتفع احتمالات تعطل الإمدادات نتيجة نزاعات أو أزمات أمنية في مناطق الإنتاج الرئيسية.

تعثر سياسي

أحد أبرز العوامل التي دعمت الأسعار يتمثل في تعثر الجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق سلام أو تفاهم مؤقت بين الولايات المتحدة وإيران. فرغم التصريحات الإيجابية التي صدرت عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق قريب، فإن التطورات الميدانية الأخيرة أضعفت ثقة الأسواق بقدرة الطرفين على تحقيق اختراق سريع.

ويبدو أن الخلافات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ومستقبل

مع استمرار التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، دخلت أسواق النفط مرحلة جديدة من التوتر دفعت الأسعار إلى مواصلة مكاسبها القوية لليوم الثالث على التوالي. وأعاد تعثر مسار المفاوضات السياسية بين الجانبين المخاوف القديمة المرتبطة بأمن الإمدادات العالمية، خصوصاً في منطقة الخليج العربي التي تمثل القلب النابض لسوق الطاقة العالمية. ووسط هذه الأجواء، تجاوز خام برنت مستوى 98 دولاراً للبرميل، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 96 دولاراً، لتتسع رهانات المستثمرين على احتمال بلوغ الأسعار حاجز 100 دولار إذا استمر التصعيد الحالي.

قفزة سعرية

شهدت العقود الآجلة للنفط موجة شراء قوية مدفوعة بالمخاطر الجيوسياسية، إذ ارتفع خام برنت بأكثر من 2% خلال جلسة التداول الأخيرة ليصل إلى 98.32 دولاراً للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى 96.21 دولاراً، وتضاف هذه المكاسب إلى ارتفاعات سابقة دفعت أسعار النفط إلى تسجيل مكاسب أسبوعية تقارب 7%.

ويعكس هذا الأداء تحول المزاج السائد في السوق من التفاؤل الحذر

تصعيد عسكري

شهدت الأيام الأخيرة سلسلة من التطورات العسكرية التي رفعت مستوى القلق في الأسواق. فقد تعرضت دول خليجية لهجمات بصواريخ وطائرات مسيرة جرى اعتراض معظمها بواسطة أنظمة الدفاع الجوي، بينما ردت الولايات المتحدة بضربات استهدفت مواقع داخل الأراضي الإيرانية. ويخشى المستثمرون من أن يؤدي استمرار هذا النمط من التصعيد إلى توسع دائرة الصراع لتشمل منشآت نفطية أو موانئ تصدير أو بنية تحتية حيوية مرتبطة بإنتاج الطاقة.

وتبقى الذاكرة حاضرة لدى المتعاملين بشأن الهجمات التي تعرضت لها منشآت نفطية في المنطقة خلال السنوات الماضية، والتي تسببت آنذاك في ارتفاعات حادة للأسعار خلال فترات زمنية قصيرة. كما أن اتساع نطاق العمليات العسكرية يرفع تكلفة التأمين على السفن والشحنات النفطية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار الخام والمنتجات النفطية في الأسواق العالمية.

4

الأسواق تترقب اتفاقاً مؤقتاً أو قفزة نحو 100 دولار

3

استهداف منشآت روسية يضيف ضغوطاً جديدة على السوق

نحو 100 دولار

أصبح مستوى 100 دولار للبرميل محور اهتمام الأسواق خلال المرحلة الحالية. فبعد تجاوز برنت مستوى 98



تراجع المعدن الأصفر إلى أدنى مستوياته في نحو أسبوع

الذهب يفقد بريقه مع تصاعد رهانات الفائدة واستمرار ضبابية الحرب

1 المستثمرون يواجهون صعوبة في تسعير المخاطر الجيوسياسية

2 المعنويات الهشة تهدد استمرار الضغوط على المعدن الأصفر

معنويات هشة

تشير التحليلات الفنية إلى أن الذهب لا يزال يتحرك ضمن مسار يعكس ضعف الثقة لدى المستثمرين. فقد سجل المعدن خلال الأسابيع الماضية سلسلة من القمم الهابطة، ما يعكس استمرار الضغوط البيعية وتراجع الزخم الصعودي. ويرى خبراء الأسواق أن المعنويات العامة تجاه الذهب أصبحت أكثر هشاشة مقارنة بالفترات السابقة، خاصة مع استمرار تذبذب الأخبار المتعلقة بالحرب والمفاوضات السياسية. كما أن حالة الارتباك التي يعيشها المستثمرون بين مخاطر الحرب ومخاطر التضخم تجعل قرارات الاستثمار أكثر تعقيداً، وهو ما يفسر التحركات المتقلبة التي تشهدها الأسواق حالياً.

ترقب المرحلة المقبلة

تتجه الأنظار خلال الفترة المقبلة إلى ثلاثة عوامل رئيسية ستحدد مسار الذهب، وهي تطورات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، ومستقبل تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز، وقرارات السياسة النقدية الأميركية.

فإذا نجحت الجهود الدبلوماسية في التوصل إلى اتفاق يخفف حدة التوترات، فقد تتراجع أسعار النفط وتنخفض المخاوف التضخمية، ما قد يوفر دعماً جديداً للذهب. أما إذا استمرت المواجهة العسكرية وتضاعفت المخاطر المرتبطة بالطاقة، فقد تواجه الأسواق موجة جديدة من الضغوط التضخمية تدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على سياساتها المتشددة.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن الذهب يعيش مرحلة استثنائية تختلف عن الأزمات السابقة، حيث لم تعد الجغرافيا السياسية وحدها كافية لدفع الأسعار إلى الارتفاع، بل أصبح مسار التضخم وأسعار الفائدة العامل الحاسم في تحديد اتجاه المعدن الأصفر خلال المرحلة المقبلة.



الدولار يستفيد

استفاد الدولار الأمريكي من التطورات الأخيرة بصفته أحد أبرز الملاذات التقليدية في أوقات عدم اليقين. وسجل مؤشر الدولار ارتفاعاً طفيفاً، مدعوماً بزيادة التوقعات المتعلقة باستمرار الفائدة المرتفعة. ويؤثر ارتفاع العملة الأميركية عادة بصورة سلبية على الذهب، لأن المعدن يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يتعاملون بعملة أخرى.

كما أن قوة الدولار تقلل من الحاجة إلى اللجوء للذهب كوسيلة للتحوط، خاصة عندما تتوافق مع عوائد مرتفعة على السندات الأميركية. وفي ظل استمرار هذه المعادلة، يواجه الذهب تحدياً مزدوجاً يتمثل في قوة الدولار من جهة وارتفاع العوائد الحقيقية من جهة أخرى.

الاقتصاد الأميركي لا يزال قادراً على تحمل مستويات الفائدة الحالية، ما يقلل الحاجة إلى خفض تكاليف الاقتراض في المستقبل القريب.

كما صدرت تصريحات من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أكدت أن مكافحة التضخم لا تزال أولوية رئيسية، وأن الوقت قد لا يكون مناسباً لتخفيف السياسة النقدية في ظل استمرار الضغوط السريعة.

وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع التوقعات ببقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو ما ضغط على أسعار الذهب ودفع المستثمرين إلى إعادة توزيع محافظهم الاستثمارية.

شهدت أسواق الذهب موجة تراجع جديدة رغم استمرار التوترات العسكرية في الشرق الأوسط، في تطور يعكس تغيراً واضحاً في طبيعة تفاعل المستثمرين مع الأزمة الجيوسياسية الحالية. فبدلاً من التوجه المكثف نحو الذهب باعتباره ملاذاً آمناً، باتت الأسواق تركز بصورة أكبر على التداعيات الاقتصادية للحرب، ولا سيما مخاطر التضخم وارتفاع أسعار الطاقة واحتمالات استمرار السياسة النقدية المتشددة لفترة أطول.

ضبابية المفاوضات

ساهمت التطورات السياسية الأخيرة في زيادة حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق. فبينما تحدث الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مؤقت مع إيران، أشارت تقارير أخرى إلى تعثر المفاوضات واستمرار الخلافات بين الجانبين.

هذه التناقضات في الرسائل السياسية خلقت بيئة ضبابية يصعب معها على المستثمرين بناء توقعات واضحة بشأن مستقبل الأزمة. وأدى تكرار دورات التصعيد والتهذبة خلال الأشهر الماضية إلى زيادة صعوبة تقييم المخاطر الحقيقية المرتبطة بالحرب، حيث باتت الأسواق تتفاعل بسرعة مع كل تطور جديد قبل أن تعود لإعادة تقييم الموقف بعد ساعات أو أيام.

وتنعكس هذه الضبابية مباشرة على أسواق الذهب التي تعتمد بشكل كبير على توقعات المستثمرين لمستقبل المخاطر العالمية. كما أن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة يحد من قدرة البنوك المركزية على تقديم تخفيضات سريعة للفائدة، وهو ما ينعكس سلباً على أسواق المعادن الثمينة.

التضخم يتصدر المشهد

أصبحت مخاطر التضخم العامل الأكثر تأثيراً في تسعير الذهب خلال الفترة الحالية. فاستمرار اضطراب تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز وارتفاع أسعار النفط يثيران مخاوف من انتقال الضغوط السريعة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي.

ويخشى المستثمرون من أن يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة إلى زيادة معدلات التضخم في الاقتصادات الكبرى، ما يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على سياسات نقدية مشددة لفترة أطول من

حرب تغير المعادلات

مدفوعاً بمخاوف تعطل الإمدادات، تعرض الذهب لضغوط نتيجة المخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تغذية التضخم العالمي وإطالة أمد أسعار الفائدة المرتفعة. وأصبح النفط المستفيد الأكبر من الأزمة الحالية، بينما فقد الذهب جزءاً من جاذبيته الاستثمارية نتيجة تغير حسابات

منذ اندلاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر فبراير، شهدت العلاقة التقليدية بين النفط والذهب تحولاً لافتاً. فعادة ما يستفيد المعدنان من تصاعد المخاطر السياسية، لكن التطورات الحالية أظهرت اتجاهاً مختلفاً. ففي الوقت الذي واصل النفط ارتفاعه

منذ اندلاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر فبراير، شهدت العلاقة التقليدية بين النفط والذهب تحولاً لافتاً. فعادة ما يستفيد المعدنان من تصاعد المخاطر السياسية، لكن التطورات الحالية أظهرت اتجاهاً مختلفاً. ففي الوقت الذي واصل النفط ارتفاعه

3

الحرب الإيرانية تعيد رسم العلاقة بين النفط والمعادن النفيسة



المستثمرون يراقبون مستوى 65 ألف دولار باعتباره خط الدفاع الرئيسي للسوق

البيتكوين

تتمسك بمستوى الدعم الحرج وسط تحول السيولة نحو أسهم الذكاء الاصطناعي

استمرار تفوق أسهم الذكاء الاصطناعي على بقية فئات الأصول. ولذلك تظل الأسابيع المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت العملات المشفرة ستنتج في استعادة الزخم أم ستواصل التحرك ضمن نطاق من الضغوط والتقلبات المرتفعة.

ترقب المرحلة المقبلة

تدخل سوق العملات المشفرة مرحلة دقيقة تتقاطع فيها العوامل الفنية مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. فمن جهة، تواصل أسهم الذكاء الاصطناعي جذب اهتمام المستثمرين والسيولة الاستثمارية، ومن جهة أخرى تبحث العملات الرقمية عن محفزات جديدة تعيد إليها الزخم الذي فقدته خلال الأسابيع الأخيرة.

ويبقى مستوى 65 ألف دولار محور الاهتمام الرئيسي للمتعاملين في البيتكوين، إذ قد يحدد مصير الاتجاه القادم للسوق. فإذا نجحت العملة في التماسك فوق هذا المستوى، فقد تستعيد جزءاً من قوتها تدريجياً. أما في حال كسره، فقد تتزايد التوقعات بعودة الأسعار نحو منطقة 60 ألف دولار التي تمثل أحد أبرز مستويات الدعم التاريخية خلال العام الجاري.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن المستثمرين يفضلون حالياً الانتظار ومراقبة التطورات قبل اتخاذ رهانات كبيرة، ما يجعل الفترة المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت البيتكوين ستنتج في استعادة مسارها الصعودي أم ستدخل مرحلة تصحيح أعمق تمتد لأسابيع أو أشهر قادمة.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي تحقق مكاسب قوية ومستويات قياسية جديدة في الأسواق الأميركية. وأدى هذا التحول إلى تراجع التدفقات الداخلة إلى الأصول الرقمية مقارنة بالفترات السابقة، ما انعكس على أداء البيتكوين وبقية العملات المشفرة. كما أن ارتفاع العوائد دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم محافظهم الاستثمارية وتقليص الانكشاف على الأصول الأكثر تقلباً، الأمر الذي زاد من حساسية سوق العملات المشفرة تجاه أي عمليات بيع أو جني أرباح.

نظرة مستقبلية

تتوقف حركة البيتكوين خلال المرحلة المقبلة على قدرة السوق في الحفاظ على مستويات الدعم الحالية واستعادة ثقة المستثمرين. ويرى مراقبون أن استمرار التداول فوق مستوى 65 ألف دولار قد يمنح العملة فرصة لبناء قاعدة سعرية جديدة تمهد لمحاولة صعود تدريجية، خاصة إذا تحسنت شهية المخاطرة وعادات السيولة إلى القطاع. في المقابل، فإن كسر هذا المستوى قد يفتح المجال أمام موجة تصحيح أو سع نحو مستويات أدنى، خصوصاً في حال

امتدت إلى معظم العملات المشفرة الرئيسية. فقد تراجعت الإيثريوم بنحو 1.8% لتداول قرب 1870 دولاراً، متأثرة بحالة الحذر العامة التي تسيطر على السوق. في المقابل، تمكنت الريبل من تحقيق مكاسب محدودة تجاوزت 1%، مستفيدة من عمليات شراء انتقائية ومن تحسن نسبي في شهية المستثمرين تجاه بعض العملات البديلة. ويعكس هذا الأداء المتباين استمرار حالة الفرز داخل سوق العملات الرقمية، حيث يركز المستثمرون على المشاريع الأكثر استقراراً أو تلك التي تمتلك محفزات خاصة بها بعيداً عن الاتجاه العام للسوق.

السيولة الاستثمارية

تشهد سوق العملات المشفرة خلال الفترة الحالية تحولاً ملحوظاً في توجهات السيولة العالمية، إذ باتت شريحة واسعة من المستثمرين تفضل توجيه أموالها نحو أسهم

أحد أهم المستويات السعرية في سوق البيتكوين. ويعتبر هذا المستوى منطقة دعم رئيسية يمكن أن تحدد المسار المقبل للعملة. وفي حال تمكنت البيتكوين من الحفاظ على تداولها فوق هذا المستوى، فقد يساهم ذلك في استعادة الثقة تدريجياً وفتح المجال أمام محاولات صعود جديدة. أما كسر هذا الدعم بشكل واضح فقد يدفع الأسواق إلى إعادة اختبار مستويات أدنى.

وتزداد أهمية هذا المستوى لأنه يمثل آخر منطقة دعم فنية قوية قبل الاقتراب من قيعان سجلتها العملة خلال الأشهر الأولى من العام الجاري. كما أن التعاملين الكبار وصناديق الاستثمار يراقبون هذه المستويات عن كثب لاتخاذ قراراتهم بشأن زيادة أو تقليص الانكشاف على الأصول المشفرة.

ضغوط على العملات البديلة

لم تقتصر الضغوط على البيتكوين وحدها، بل

بالبيتكوين، إلا أن استمرار التقلبات الحادة يؤكد أن المستثمرين ما زالوا يبحثون عن محفزات جديدة قادرة على إعادة الزخم الصعودي الذي شهدته العملة خلال الفترات السابقة.

منافسة الذكاء الاصطناعي

أحد أبرز العوامل التي تضغط على سوق العملات المشفرة يتمثل في التحول الواضح للسيولة نحو أسهم الذكاء الاصطناعي. فقد واصلت الشركات المرتبطة بهذا القطاع تسجيل مكاسب قوية في وول ستريت، مستفيدة من التفاؤل المتزايد بشأن نمو التطبيقات التقنية الجديدة وتوسع الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.

وأصبح العديد من المستثمرين يفضلون توجيه أموالهم نحو الأسهم التقنية التي تحقق نمواً ملموساً في الأرباح والإيرادات، بدلاً من الأصول المشفرة التي تعتمد بدرجة أكبر على المضاربة وتوقعات المستثمرين. وأدى هذا التحول إلى تراجع جزء من السيولة التي كانت تتدفق سابقاً إلى العملات الرقمية، ما ساهم في زيادة الضغوط على أسعار البيتكوين والعملات الأخرى.

مستوى حاسم

يرى محللون فنيون أن مستوى 65 ألف دولار يمثل حاليًا

شهدت سوق العملات المشفرة حالة من التذبذب الحاد خلال تعاملات الأربعاء، بعدما تمكنت البيتكوين من محو جانب كبير من خسائرها التي دفعتها في وقت سابق إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير الماضي. وجاء هذا الأداء في وقت تواجه فيه الأصول الرقمية منافسة متزايدة من قطاعات استثمارية أخرى، خصوصاً أسهم شركات الذكاء الاصطناعي التي تواصل استقطاب السيولة العالمية وتحقق مستويات قياسية جديدة في أسواق المال الأميركية. ورغم نجاح البيتكوين في استعادة جزء كبير من خسائرها، فإن المعنويات العامة في السوق لا تزال حذرة، إذ يواصل المستثمرون مراقبة مستويات الدعم الفنية المهمة التي قد تحدد اتجاه العملة الرقمية خلال الأسابيع المقبلة.

هبوط ثم ارتداد

تراجعت البيتكوين خلال التداولات إلى مستوى 65.385 ألف دولار، وهو أدنى مستوى تسجله منذ عدة أشهر، قبل أن تنجح لاحقاً في تقليص معظم خسائرها والعودة للتداول قرب مستوى 67 ألف دولار. ويعكس هذا السلوك حالة التردد التي تسيطر على المستثمرين، حيث تواجه الأسواق ضغوطاً بيعية من جهة، في مقابل وجود مشتريين يرون أن المستويات الحالية تمثل فرصاً مناسبة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية. كما يشير الارتداد السريع إلى أن السوق لم تفقد ثقتها بالكامل

تأثير الحرب والأسواق

استفادت أسواق الأسهم العالمية خلال الأيام الأخيرة من تنامي الآمال بإمكانية التوصل إلى تفاهات سياسية تخفف من حدة الحرب التي أثرت على الأسواق الدولية خلال الأشهر الماضية. وأدى هذا التفاؤل إلى تعزيز الإقبال على الأصول المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وفي مقدمتها الأسهم الأميركية، بينما تراجع الاهتمام النسبي بالأصول عالية المخاطر مثل العملات المشفرة.

كما أن تحسن شهية المخاطرة في بعض القطاعات الاستثمارية دفع المستثمرين إلى إعادة توزيع محافظهم المالية، وهو ما انعكس على حجم التدفقات الداخلة إلى سوق الأصول الرقمية.

قراءة فنية

تشير المؤشرات الفنية إلى أن البيتكوين دخلت مرحلة اختبار حقيقية بعد موجة التصحيح الأخيرة. فالتراجع إلى أدنى مستوى منذ فبراير يعكس ضعف الزخم الصعودي الذي دعم الأسعار خلال الأشهر الماضية. ورغم الارتداد اللاحق، فإن استمرار التداول بالقرب من مستويات الدعم الحساسة يعني أن الأسواق لم تحسم اتجاهها بعد. ويحتاج المشترون إلى استعادة السيطرة ورفع الأسعار فوق مستويات مقاومة مهمة لتأكيد انتهاء موجة التصحيح. وفي المقابل، فإن أي ضغوط بيعية إضافية قد تدفع المستثمرين إلى تبني مواقف أكثر تحفظاً، خصوصاً إذا تزامنت مع استمرار خروج السيولة نحو أسواق الأسهم والتكنولوجيا.

المخاطر الفنية تزداد إذا حُسر الدعم الرئيسي

الضغوط تمتد إلى الإيثريوم ومعظم العملات الرقمية

تفاؤل الأسواق بإنهاء الحرب يدعم الأصول التقليدية

مستوى 65 ألف دولار يتحول إلى نقطة فاصلة للمستثمرين

أسهم الذكاء الاصطناعي تسحب السيولة من سوق العملات المشفرة

البيتكوين ترتد من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر

مسارات تطور المعرفة عبر التاريخ

6

فهم الاقتصاد بين الدخل والإنفاق

كتب جورج حبيب

تتناول هذه السلسلة مسارات تطور المعرفة عبر التاريخ من منظور اقتصادي تحليلي، يركز على كيفية تشكل الأفكار الاقتصادية داخل سياقاتها الاجتماعية والإنتاجية. وتهدف إلى قراءة التحولات التي يمكن فهم التحولات التي تطرأ على الأنظمة النقدية والمالية أو على حركة التجارة الخارجية وبنى الأسعار والأجور وأساليب التنظيم الصناعي من خلال عامل واحد فقط، إذ إن هذه المتغيرات تنشأ نتيجة تفاعل شبكة واسعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. فحالات النمو أو التباطؤ الاقتصادي ليست أحداثاً منفصلة، بل تمثل محصلة مسار طويل من التطورات المتداخلة التي تنعكس على هيكل الاقتصاد واتجاهاته المستقبلية.

ويتمتع الاقتصاد القومي بقدرة مستمرة على التكيف وإعادة التوازن، فهو لا يعمل وفق نمط جامد أو آلية ثابتة تعيد إنتاج الواقع الاقتصادي بصورة متكررة، بل يعد منظومة ديناميكية تتفاعل مع التحديات والمتغيرات المحيطة بها. وتستمد هذه المنظومة حيويتها من ارتباطها المباشر بالموارد الطبيعية والظروف البيئية والمتغيرات الدولية، ما يجعلها في حالة تطور دائم وسعي متواصل لتعزيز النمو وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الراهنة واستحقاقات المستقبل.

وتكشف دراسة العلاقات الاقتصادية الأساسية، مثل الدخل والإنفاق، والإنتاج والاستهلاك، والعمل والدخل، والاستثمار والادخار، عن وجود حركة دائرية متشابكة تتفاوت في مدتها الزمنية وتتداخل عناصرها بصورة معقدة. وتزداد درجة تعقيد النشاط الاقتصادي نتيجة تفاعل هذه الدورات المستمرة التي يتقاطع بعضها مع بعض وتغير باستمرار تبعاً للظروف الاقتصادية المختلفة.



الأكثر تأثيراً فتتمثل في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير المعدات والتقنيات المتخصصة، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات، إضافة إلى إزالة المعوقات الفنية والتنظيمية التي قد تحد من قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها.

ولهذا السبب، ركزت المدارس الاقتصادية التقليدية على الأدوات المالية عند السعي إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، فكانت تدعو إلى تخفيف الأعباء الضريبية وخفض معدلات الفائدة وتحسين الأسعار وفتح الأسواق أمام المنتجين. في المقابل، يتبنى الفكر التخطيطي رؤية أشمل، إذ يمنح اهتماماً كبيراً للعوامل الفنية والهيكلية، مثل تطوير التعليم والبحث العلمي، وتحسين استغلال الأراضي والموارد، وتحديث أنظمة الملكية والإدارة بما يعزز الكفاءة الإنتاجية ويحقق التنمية المستدامة.

التخطيط الاقتصادي

تمثل نظرية التكلفة الاجتماعية إحدى أبرز نقاط الاختلاف بين الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث، كما تعد من الركائز الأساسية التي يستند إليها الاقتصاد المعاصر في تقييم القرارات الاستثمارية والاقتصادية. فبدلاً من الاكتفاء بقياس التكاليف المالية المباشرة التي تحملها المستثمر أو المشروع، تسعى هذه النظرية إلى تقدير الأعباء الحقيقية التي تقع على المجتمع بأسره نتيجة النشاط الاقتصادي.

ويحاول الاقتصاديون من خلال مفهوم التكلفة الاجتماعية الكشف عن الآثار غير المباشرة للنشاط الاقتصادي، سواء كانت إيجابية أو سلبية، بهدف الوصول إلى تقدير أكثر دقة للجدوى الحقيقية للمشروعات. ومن هنا تصبح دراسة التكلفة الاجتماعية أداة مهمة في عملية الاختيار الاقتصادي، لأنها تساعد على المفاضلة بين البدائل المختلفة وفقاً لمردودها على المجتمع ككل، وليس على أساس الربحية الخاصة فقط.

ورغم التطور الذي شهده هذا المجال بفضل إسهامات عدد من كبار الاقتصاديين، فإن قياس التكلفة الاجتماعية لا يزال يواجه تحديات منهجية وفنية معقدة. فالكثير من آثار النشاط الاقتصادي يصعب حصرها أو تحويلها إلى مؤشرات كمية دقيقة، الأمر الذي يجعل هذا الحقل من أكثر ميادين الاقتصاد حاجة إلى التطوير والبحث.

التميز النوعي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة

نظرية التكلفة الاجتماعية في الاقتصاد المعاصر

أن آثارها على الاقتصاد القومي قد تختلف بصورة كبيرة. فالاستثمار في البنية التحتية أو الطاقة أو النقل قد يحقق نتائج تنموية واجتماعية تختلف عن تلك الناتجة عن الاستثمار في الصناعات الكيماوية أو بعض الأنشطة الأخرى، رغم تشابه معدلات الربح أو الكفاءة الحدية لرأس المال. كما أن انعكاسات هذه الاستثمارات على التشغيل والإنتاجية والمصلحة العامة قد تتباين على المدى القصير والطويل، وهو ما يجعل المديين النوعية للأنشطة الاقتصادية عاملاً أساسياً في تقييم جدواها الحقيقية.

يتحدد أثر الوردات في الدخل القومي الحقيقي إلى حد كبير وفق طبيعة السلع والخدمات المستوردة، أكثر من ارتباطها بعوامل أخرى. فنتائج التوسع في الاستيراد تختلف باختلاف مكونات الوردات نفسها، سواء كانت سلعا استهلاكية كيميائية، أو احتياجات أساسية، أو آلات ومعدات إنتاجية، أو خدمات متنوعة، إذ ينعكس كل نوع منها بصورة مختلفة على النشاط الاقتصادي ومستويات الإنتاج والدخل.

وفي هذا السياق، يدرك الفكر الاقتصادي الحديث أن توجيه التدفقات المالية وحده لا يكفي لتحقيق التنمية المنشودة، وأن التخطيط المالي لا يمكن أن يحل محل الإدارة الفنية للموارد الطبيعية والبشرية. فالتخطيط القائم على التخطيط الطبيعي والفنية لا يقل أهمية عن التخطيط المالي، بل قد يتفوق عليه في بعض الحالات، لأن نجاح المشروعات الاقتصادية يرتبط بمدى توافر القومات الإنتاجية اللازمة لها وقدرة الاقتصاد على استثمارها بكفاءة.

ومن ثم، فإن تخصيص التمويل أو منح القروض وضمان الجدوى الربحية للمشروعات لا يمثل سوى جانب من عملية التنمية. أما الجوانب

النظر عن آثارها المباشرة على الكفاءة الاقتصادية أو رفاه المجتمع. وانصب اهتمام المدارس الاقتصادية التقليدية على الأحجام الكمية للمؤشرات الاقتصادية، مثل الاستثمار والادخار والإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات ومستويات العمالة والأرباح، مع تركيز واضح على قيمتها المالية. أما التغيرات المتعلقة بطبيعة هذه الأنشطة وخصائصها النوعية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية الأوسع، فلم تحظ بالاهتمام ذاته.

ومع اتساع دور التخطيط الاقتصادي، بدأت الخصائص النوعية للسلع والخدمات والأنشطة الإنتاجية تتكسب أهمية أكبر في عملية صنع القرار. فلم يعد الاختيار بين مشروع وآخر يعتمد فقط على الربحية أو العائد المتوقع، بل أصبح يرتبط أيضاً بمدى مساهمة النشاط في تعزيز الكفاءة الاقتصادية ودعم المصلحة العامة وتوفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية.

التميز النوعي

وتزداد أهمية هذا النهج في الدول محدودة الموارد أو منخفضة الدخل، حيث تفرض التحديات التنموية ضرورة توجيه الاستثمارات وفق أولويات دقيقة تضمن أفضل استخدام ممكن للإمكانات المتاحة. ففي مثل هذه الحالات، تصبح عملية الاختيار الاقتصادي أكثر ارتباطاً بالأهداف الاجتماعية والتنموية منها بالاعتبارات الربحية البحتة.

ومن هذا المنطلق، قد تتساوى استثمارات مختلفة في حجم رأس المال والعائد المتوقع، إلا

كما أن جزءاً من رأس المال القومي يُعاد توجيهه إلى مجالات تنمية القدرات البشرية، مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وهو ما يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستويات الرفاه على المدى الطويل. ولا يُنظر إلى هذا النوع من الإنفاق بوصفه استهلاكاً للثروة أو استنزافاً لها، بل باعتباره استثماراً في رأس المال البشري يحول الموارد المادية إلى طاقات إنتاجية أكثر قدرة على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن تعزيز كفاءة الأفراد يمثل أحد المسارات الأساسية لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي.

ولا تزال دراسة الحركات الدائرية في الاقتصاد مجالاً غنياً بالمعارف والفرص البحثية، إذ يمكن من خلالها تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية المعقدة وفهم الروابط الخفية بين عناصر النشاط الاقتصادي المختلفة، الأمر الذي يسهم في إزالة كثير من أوجه الغموض التي تحيط بالحياة الاقتصادية.

الدورات الاقتصادية

لفترة طويلة، لم يكن التمييز بين السلع والخدمات أو بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة على أساس خصائصها الفنية أو الاجتماعية أو الترفيهية يحظى باهتمام كبير لدى أنصار الاقتصاد الحر، إذ اعتُبر أن مثل هذه الأحكام تتجاوز حدود التحليل الاقتصادي لتدخل في نطاق التقييمات الفنية أو الأخلاقية. ونتيجة لذلك، كانت السلع والخدمات تُقاس في الغالب وفق قدرتها على تحقيق العائد المالي والأرباح، بغض

لا يمكن فهم التحولات التي تطرأ على الأنظمة النقدية والمالية أو على حركة التجارة الخارجية وبنى الأسعار والأجور وأساليب التنظيم الصناعي من خلال عامل واحد فقط، إذ إن هذه المتغيرات تنشأ نتيجة تفاعل شبكة واسعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. فحالات النمو أو التباطؤ الاقتصادي ليست أحداثاً منفصلة، بل تمثل محصلة مسار طويل من التطورات المتداخلة التي تنعكس على هيكل الاقتصاد واتجاهاته المستقبلية.

ويتمتع الاقتصاد القومي بقدرة مستمرة على التكيف وإعادة التوازن، فهو لا يعمل وفق نمط جامد أو آلية ثابتة تعيد إنتاج الواقع الاقتصادي بصورة متكررة، بل يعد منظومة ديناميكية تتفاعل مع التحديات والمتغيرات المحيطة بها. وتستمد هذه المنظومة حيويتها من ارتباطها المباشر بالموارد الطبيعية والظروف البيئية والمتغيرات الدولية، ما يجعلها في حالة تطور دائم وسعي متواصل لتعزيز النمو وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الراهنة واستحقاقات المستقبل.

وتكشف دراسة العلاقات الاقتصادية الأساسية، مثل الدخل والإنفاق، والإنتاج والاستهلاك، والعمل والدخل، والاستثمار والادخار، عن وجود حركة دائرية متشابكة تتفاوت في مدتها الزمنية وتتداخل عناصرها بصورة معقدة. وتزداد درجة تعقيد النشاط الاقتصادي نتيجة تفاعل هذه الدورات المستمرة التي يتقاطع بعضها مع بعض وتغير باستمرار تبعاً للظروف الاقتصادية المختلفة.

التحولات الاقتصادية

وتتسم بعض هذه الدورات بالاستمرارية لفترات طويلة، فيما تتزامن دورات أخرى في الحدوث والتأثير. فعلى سبيل المثال، تمثل دورة الدخل والإنفاق سلسلة متتابعة على المستوى الفردي، لكنها تظهر على المستوى الاجتماعي كعملية متزامنة. ومن منظور الاقتصاد القومي، يتساوى إجمالي الدخل مع إجمالي الإنفاق، ليس لأن أحدهما يحدد الآخر بصورة مباشرة، بل لأن إنفاق فئة من الأفراد يتحول في الوقت نفسه إلى دخل لفئة أخرى داخل الاقتصاد.

وينطبق الأمر ذاته على العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، فبينما تبدو العملية متتابعة على المستوى الفردي، فإنها تتحقق اجتماعياً في وقت واحد. كما أن الخدمات بمختلف أنواعها، سواء الصحية أو التعليمية أو الترفيهية، يتم إنتاجها واستهلاكها في اللحظة نفسها، الأمر الذي يجعل قيمتها جزءاً من الدخل والإنفاق القومي خلال الفترة ذاتها، بما يعكس الترابط الوثيق بين مختلف مكونات النشاط الاقتصادي.

تتخذ الحركات الدائرية في الاقتصاد أشكالاً متعددة، فمنها ما يأتي على هيئة دوائر مغلقة أو مسارات مستقيمة نسبياً، ومنها ما يظهر في صورة موجات تتفاوت في قوتها واتساعها بمرور الوقت. ومن هنا يبرز الفارق بين العمليات الاقتصادية الثابتة وتلك المتحركة؛ فالعمليات الثابتة تميل إلى الاستقرار ضمن مسارات محددة، بينما تعكس دورات الأعمال والتقلبات الموسمية نماذج متغيرة تتأثر بعوامل عديدة وتتحرك وفق إيقاعات مختلفة. وبهذا المعنى، تبدو الحياة الاقتصادية شبكة متداخلة من الحركات المتزامنة التي تشترك فيها مختلف مكونات الاقتصاد القومي.

وتمنح نظرية الدخل القومي أهمية خاصة لدراسة هذه الحركات الدائرية، باعتبارها إطاراً يوضح كيفية توظيف الثروة والعمل في دورة مستمرة من الإنتاج وإعادة الإنتاج. فالدخل المتولد من رأس المال والعمل يعود مجدداً ليُستخدم في تنمية عناصر الإنتاج نفسها، بما يضمن استمرار النشاط الاقتصادي وتوسعه.

أسس التنظيم في التخطيط الاقتصادي الحديث

كما يعمل المخطط على دراسة القواعد التنظيمية القائمة بهدف تطويرها واستكمال أوجه القصور فيها، بما يضمن توافقها مع الأهداف الاقتصادية العامة. ويُعد تعظيم الدخل القومي الهدف الأوسع للتنظيم الاقتصادي، حيث ينبغي أن تكامل السياسات المالية والتجارية والاستثمارية ضمن إطار تنظيمي يضمن الاستخدام الأمثل لقوى الإنتاج وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية على مستوى الاقتصاد الكلي.

الاقتصادية المتسارعة. ويولي رجل التخطيط اهتماماً كبيراً بالتنظيم والسلوك الاقتصادي، إذ يسعى إلى فهم سلوك الجماعات بهدف تحقيق أعلى درجات الرقابة بأقل تكلفة ممكنة. فزيادة الرقابة عن الحد الضروري تمثل هدراً للموارد، وبالتالي فإن كفاءة الرقابة تُقاس بقدرتها على تحقيق الفاعلية الاقتصادية بأقل جهد ممكن، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً للسلوك الاجتماعي والنفسي داخل البيئة الاقتصادية.

والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى الأرباح والإيجارات والتكاليف، حيث لكل عنصر من هذه العناصر موقعه التنظيمي الذي يحدد طريقة عمله وتفاعله داخل النظام الاقتصادي.

ورغم أن البعد التنظيمي كان قائماً في مختلف المراحل الاقتصادية، إلا أن المدرسة الكلاسيكية لم تمنحه الاهتمام الكافي، في حين برز دوره بشكل أوضح في عصر التخطيط، حيث أصبح أكثر عرضة للتعديل والتغيير تبعاً للظروف

التخطيط يعني إيلاء عناية خاصة بالجانب التنظيمي للظاهرة الاقتصادية، إذ تمثل القواعد المنظمة مجموعة من الترتيبات الاجتماعية الهادفة التي تستند إلى القانون أو الخبرة أو التنظيم أو السياسة. ويقوم التخطيط على تحديد أهداف واضحة، ثم وضع الأطر والنظم الكفيلة بتحقيقها، بما يجعل النشاط الاقتصادي أكثر توجهاً وانضباطاً وفاعلية. وفي هذا الإطار، تخضع مختلف قطاعات الاقتصاد القومي لهذه الترتيبات التنظيمية، بما في ذلك النقد والبنوك والادخار

تنويع المحافظ الاستثمارية يتسارع في 2026

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل ثروات العائلات العالمية



أظهر تقرير عالمي حديث صادر عن يو بي إس، أكبر مدير ثروات على مستوى العالم، حول مكاتب إدارة الثروات العالمية لعام 2026 أن هذا القطاع يدخل مرحلة إعادة تشكيل استراتيجي واسعة، تقودها حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، إلى جانب التحولات المتسارعة في التكنولوجيا، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي.

وبحسب التقرير الذي استند إلى آراء 307 مكاتب لإدارة الثروات العالمية في أكثر من 30 سوقاً، بمتوسط صافي ثروة يبلغ 2.7 مليار دولار، فإن الأولوية باتت تتمثل في تعزيز مرونة المحافظ الاستثمارية، وتوسيع التنوع عبر الأصول والعملات والمناطق الجغرافية، مع الاحتفاظ بانكشاف مدرّس على الفرص طويلة الأجل.

يُظهر التقرير أن 60% من المكاتب تعتمد تعديل التخصص الاستراتيجي للأصول خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، في أعلى مستوى يتم تسجيله حتى الآن، ما يعكس تحولاً لافتاً نحو إدارة أكثر ديناميكية للمخاطر والفرص.

وتتجه هذه المكاتب تدريجياً نحو زيادة الاستثمار في الأسواق الناشئة والبنية التحتية، مقابل خفض نسبي في الانكشاف على العقارات، في وقت تستمر فيه الأسواق المتقدمة، خصوصاً الأمريكية، في لعب دور الركيزة الأساسية للمحافظ. من أبرز التحولات التي رصدتها التقرير، تزايد

القلق بشأن مكانة الدولار الأمريكي، إذ يتوقع 65% من المكاتب تراجع الثقة بدوره كعملة احتياطية، ما يدفع إلى اعتماد أطر متعددة العملات، يتصدرها اليورو والفريك السويسري. لا يزال الذكاء الاصطناعي الموضوع الاستثماري الأبرز عالمياً، حيث تستثمر 65% من مكاتب الثروات العالمية بالفعل في سلسلة القيمة الخاصة به، من أشباه الموصلات إلى مراكز البيانات والبرمجيات. ورغم المخاوف من ارتفاع التقييمات، فإن الاتجاه

العام يميل إلى تعزيز الانكشاف على هذا القطاع، مع تركيز متزايد على الطاقة والبنية التحتية والرعاية الصحية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ورغم التقدم في إدارة الاستثمارات، يكشف التقرير عن تحديات هيكلية، أبرزها ضعف خطط انتقال الثروة بين الأجيال، إذ لا يمتلك سوى 35% من المكاتب خطة واضحة لتسليم المسؤوليات، بينما لا تتجاوز نسبة وجود برامج إعداد للجيل القادم 27%.

معلومة ورقم

مليار

مستخدم نشط شهرياً

تخطى تطبيق «شات جي بي تي» التابع

لشركة «أوبن إيه آي» حاجز المليار مستخدم نشط

شهرياً على مستوى العالم، ليحقق بذلك

أسرع نمو بين التطبيقات في الوصول إلى هذا

العدد من المستخدمين.

ارتفاع كبير في عدد أصحاب الملايين بألمانيا

مقارنة بالعام السابق، كما ارتفعت ثروات هؤلاء بنسبة 12.7% لتصل إلى أكثر من 7.1 تريليون دولار «نحو 6.1 تريليون يورو»، وهي زيادة ساهم في تحقيقها جزئياً تراجع معدلات التضخم، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية «د ب أ». وبذلك حافظت ألمانيا على المرتبة الثالثة عالمياً، وظلت الولايات المتحدة في الصدارة، حيث ارتفع عدد أصحاب الملايين فيها بمقدار 736 ألفاً ليصل إلى 8.7 مليون شخص، وهو أكبر نمو بين جميع الدول.

أدى ازدهار أسواق الأسهم إلى زيادة كبيرة في عدد أصحاب الملايين بالدولار الأمريكي حول العالم. وأظهر تحليل أجرته شركة «كابجيميني» للاستشارات أن 25.3 مليون شخص على مستوى العالم امتلكوا خلال العام الماضي ثروة قابلة للاستثمار لا تقل عن مليون دولار، بزيادة تقارب مليوني شخص مقارنة بعام 2024. ووفقاً لشركة «كابجيميني»، بلغ عدد الأفراد ذوي الثروات المرتفعة في ألمانيا خلال عام 2025 نحو 1.78 مليون شخص، بزيادة قدرها 11.1%

دردشة اقتصادية

بـ 301 مليار دولار.. من صورة رقاقة إلى عرش اليابان

كيف حوّل ماسايوشيتشي سون «سوفت بنك» إلى إمبراطورية؟

184 مليار دولار استثمارات عالمية.. صندوقاً «رؤية» يقودان أكبر رهانات التكنولوجيا الحديثة

1 أصول تتجاوز 380 مليار دولار.. محفظة عملاقة تمتد من الذكاء الاصطناعي إلى أشباه الموصلات

لنمو الاقتصادي والإنتاجية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي انعكس مباشرة على تقييم الشركة في الأسواق المالية.

صدارة تاريخية

بلغت رحلة «سوفت بنك» ذروتها عندما تمكنت من إنهاء هيمنة «تويوتا» على عرش الشركات اليابانية من حيث القيمة السوقية. فقد ارتفعت قيمة المجموعة إلى نحو 48 تريليون ين، ما يعادل 301 مليار دولار، لتتجاوز شركة صناعة السيارات العملاقة التي بلغت قيمتها السوقية نحو 46 تريليون ين.

ولا يقتصر معنى هذا التحول على تفوق شركة على أخرى، بل يعكس تغيراً أعمق في طبيعة الاقتصاد الياباني وأسواق المال العالمية. فبعد عقود من هيمنة الشركات الصناعية وشركات السيارات على المشهد الاقتصادي، بدأت الكلفة تميل نحو الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات.

ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه شركات السيارات ضغطاً متزايداً نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف الطاقة والتوترات الجيوسياسية، بينما تستفيد شركات التكنولوجيا من موجة تفاعل قوية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتسارعة.

وفي النهاية، يقدم صعود «سوفت بنك» نموذجاً واضحاً لكيفية تغير معايير التقييم في الأسواق الحديثة، حيث أصبحت القيمة السوقية تبني بصورة متزايدة على القدرة على استشراق المستقبل وامتلاك موقع مؤثر في القطاعات الناشئة. أكثر من اعتمادها على الإنجازات التاريخية أو الأرباح الحالية وحدها. فكما رأى ماسايوشيتشي سون في رقاقة إلكترونية صغيرة قبل أكثر من أربعين عاماً ملامح عالم جديد، يبدو أن الأسواق اليوم تكافئ الشركات التي تمتلك الرؤية ذاتها تجاه المستقبل.



استثمارها في شركة «أوبن إيه آي» المطورة لتطبيق «شات جي بي تي» أبرز هذه الرهانات وأكثرها أهمية. وحتى نهاية مارس الماضي، بلغت الاستثمارات التراكمية لـ «سوفت بنك» في الشركة الأمريكية نحو 34.6 مليار دولار، بينما ارتفعت القيمة العادلة لتلك الحصة إلى ما يقارب 79.6 مليار دولار، ما يعكس حجم المكاسب المحققة حتى الآن. ولم تكف المجموعة بهذا المستوى من الاستثمار، إذ أعلنت التزامها بضعف 30 مليار دولار إضافية خلال العام الجاري، ما سيرفع إجمالي استثماراتها في «أوبن إيه آي» إلى نحو 64.6 مليار دولار. ومن شأن هذه الخطوة أن تمنح «سوفت بنك» حصة تقرب من 13% في الشركة التي ينظر إليها باعتبارها إحدى أبرز القوى المحركة للثورة الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز ثقة المستثمرين بأسهم المجموعة، خصوصاً مع تصاعد التوقعات بأن الذكاء الاصطناعي سيصبح المحرك الرئيسي

خلالهما أكثر من 184 مليار دولار في شركات التكنولوجيا حول العالم. وقد استفادت هذه الاستثمارات من موجات النمو المتلاحقة في مجالات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية، ما عزز مكانة «سوفت بنك» كواحدة من أكبر المستثمرين في القطاع التقني عالمياً.

كما تمتلك المجموعة حصصاً استراتيجية في عدد من الشركات العالمية الكبرى، وفي مقدمتها شركة «أرم» البريطانية المتخصصة في تصميم الرقائق الإلكترونية، والتي تمثل اليوم أكبر أصولها المدرجة، إذ تتجاوز قيمة حصة «سوفت بنك» فيها 19 تريليون ين. كذلك تحتفظ المجموعة باستثمارات في شركات بارزة أخرى مثل «تي موبايل» و«علي بابا»، ما يوفر لها تنوعاً واسعاً في مصادر القيمة والنمو.

الذكاء الاصطناعي

في السنوات الأخيرة، أصبح الذكاء الاصطناعي محور الرهانات الكبرى للمجموعة اليابانية. ويعتبر

على اقتناص الفرص المستقبلية والاستثمار في الشركات القادرة على قيادة التحولات التقنية العالمية. ورغم أن هذه الاستراتيجية عرضتها أحياناً لموجات من التقلبات والخسائر، فإنها منحتها في المقابل فرصاً هائلة لتحقيق مكاسب استثنائية مع نضوج تلك القطاعات.

أصول ضخمة

تعكس الميزانية العمومية للمجموعة حجم الإمبراطورية التي بناها سون خلال العقود الماضية. فقد بلغت قيمة أصول «سوفت بنك» نحو 60.7 تريليون ين ياباني، أي ما يعادل حوالي 380 مليار دولار، بنهاية مارس الماضي. وتنتوزع هذه الأصول على مجموعة واسعة من القطاعات تشمل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات والتكنولوجيا المالية والطاقة.

ويعد صندوقاً «رؤية 1» و«رؤية 2» من أبرز أدوات المجموعة الاستثمارية، حيث ضخت من

بعد أكثر من أربعة عقود على تأسيسها، أصبحت «سوفت بنك» الشركة الأعلى قيمة في اليابان، مستفيدة من رهانات ضخمة على الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات التي أعادت رسم خريطة الاقتصاد العالمي.

من رقاقة إلكترونية إلى إمبراطورية استثمارية في إحدى أمسيات سبتمبر عام 1981، كان الشاب الياباني ماسايوشيتشي سون يتصفح إحدى المجلات العلمية عندما استوقفت انتباهه صورة رقاقة إلكترونية. لم يرَ فيها مجرد مكوّن صغير داخل جهاز حاسوب، بل اعتبرها إشارة مبكرة إلى مستقبل مختلف سيقوده التطور التقني. في ذلك الوقت، اقتنع سون بأن العالم يقف على عتبة ثورة تكنولوجية ستغير شكل الاقتصاد والحياة اليومية، فأسس أول شركة متخصصة في نشر برمجيات الحواسيب في اليابان. ومن تلك البداية المتواضعة، انطلقت رحلة تحولت خلالها «سوفت بنك» إلى واحدة من أكبر المجموعات الاستثمارية والتكنولوجية في العالم، قبل أن تتوج مسيرتها أخيراً باعتلاء قمة الشركات اليابانية من حيث القيمة السوقية.

رهانات جريئة صنعت الثروة

تميز ماسايوشيتشي سون منذ البداية بقدرته على استشراق الاتجاهات التكنولوجية قبل أن تتحول إلى ظواهر عالمية. ففي تسعينيات القرن الماضي راهن على انتشار الإنترنت عندما كان لا يزال في بداياته، ثم استثمر في قطاع الهواتف الذكية مع انطلاق الثورة الرقمية الجديدة، قبل أن يوجه بوصلته في السنوات الأخيرة نحو الذكاء الاصطناعي باعتباره المحرك الاقتصادي الأكبر للعقود المقبلة.

هذا النهج القائم على الاستثمار المبكر في التقنيات الناشئة جعل «سوفت بنك» مختلفة عن كثير من الشركات اليابانية التقليدية التي اعتمدت على الأنشطة الصناعية أو التصنيعية. وبدلاً من التركيز على إنتاج السلع، بنت المجموعة نموذجها

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لرسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128 editor@aalamaleqtisad.com